

الى متى تهستمر ازمة الماء والكهرباء رغم مرور (18) عاماً على التغيير وهدر المليارات



المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان
ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Periodical magazine Interested
of Human right, Element of
Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنگنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com



المنتدى الديمقراطي العراقي
Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى
العراقي جمعيات ونشطاء حقوق
الإنسان ومنظمات المجتمع المدني
والقانون لنشر مقالاتهم
وبحوثهم في المجلة.

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان يستنكر جريمة حرق مستشفى الحسين في الناصرية

بين فترة واخرى ترتكب جرائم مختلفة ومنظمة تستهدف حياة المواطنين العراقيين وامنهم وصحتهم واخرهما حريق مستشفى ابن الخطيب في بغداد وقبل ايام حريق مستشفى الحسين في الناصرية والذي اودى بحياة العشرات من الضحايا تجاوزت اكثر من (٧٠) بين قتيل وجريح جراء الفساد المستشري وسياسة المحاصصة والتناحر على السلطة بمختلف الوسائل اللا أخلاقية واللا انسانية ويكون ضحيتها المواطن في رزقة وتعطيل خدماته اليومية من الكهرباء والماء والتعلم والبيئة .

ان حريق مستشفى الحسين في الناصرية مركز محافظة ذي قار جريمة نكراء بغض النظر عن الاسباب المباشرة من خلال الإدعاء بإفجار قناني الأوكسجين وغيرها من الإهمال في السلامة المهنية، و دفع هذا الوزير والمدير العام والمحافظ للإستقالة لحجب الحقيقة ومواقع الخلل والفساد .

ان جريمة مستشفى الحسين وقبله مستشفى ابن الخطيب في حرق اجساد المصابين بفايروس كورونا قد سبقتها انقطاع الكهرباء في معظم محافظات العراق في الجنوب والفرات الأوسط والعاصمة بغداد في هذا الصيف اللاهب الذي تتجاوز فيه درجة الحرارة الـ (٥٠) درجة مئوية ، من خلال استهداف خطوط نقل التيار الكهربائي ، وكل ذلك يجري امام انظار الأجهزة الأمنية وتكون مخرجاته صحة المواطن والخراب والدمار والحرائق في البنية التحتية للبلاد .

إننا في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان في الوقت الذي ندين بشدة هذه الجرائم بحق المواطنين الأبرياء نحمل الحكومة والجهات السياسية المهيمنة على الوزارات والمؤسسات الحكومية مسؤولية الإستهانة والإستهتار بحياة الناس وعدم كشف الحقائق للمواطنين رغم تشكيل العشرات من اللجان التحقيقية دون نتيجة تذكر .

المجد والخلود لضحايا مستشفى الحسين في الناصرية ..
والخزي والعار لمرتكبي الجريمة النكراء .

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

٢٠٢١ / ٧ / ١٨

الجمعيات والمنظمات المنضوية في تنسيقية المنتدى العراقي :

- الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد
- جمعية المواطنة لحقوق الانسان / العراق
- منظمة حمورابي لحقوق الانسان / العراق
- الجمعية العراقية للمتقاعدين / العراق
- جمعية الرافدين لحقوق الانسان / النجف
- الجمعية العراقية لحقوق الانسان / امريكا
- هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق
- المرصد السومري لحقوق الانسان / هولندا
- منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق (اومرك) / العانيا
- لجنة الدفاع عن حقوق الانسان / استراليا

المساواة في الحقوق والمسؤوليات

يعقوب يوسف جبر



(ورد في المادة ٤٤ من الدستور العراقي مايلي :العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي).

قد يتصور البعض أن مبدأ المساواة بين المواطنين يقتصر على الحقوق وهذا تصور خاطئ ، فالمساواة تمتد إلى المسؤوليات والالتزامات التي يجب أن يتحملها كل مواطن تجاه غيره وتجاه الدولة برمتها مهما كانت صفته ، إذن مثلما هنالك مساواة في الحقوق هنالك مساواة في المسؤوليات .

في المادة الدستورية اعلاه إشارة واضحة إلى وجوب أن تمتح الدولة كل مواطن عراقي حقوقه بالتساوي مع غيره دون تمييز ، لكن متى وكيف ؟

نعم يجب على الدولة أن تمنح كل مواطن حقوقه على اساس المساواة لكن في نفس الوقت يجب أن يتحمل المواطن عبء المسؤوليات تجاه غيره وتجاه الدولة ؟ اما ان يتمتع بالحقوق لكنه يتنصل عن مسؤولياته فهذا افتراض لا يستقيم مع المنطق القانوني .

ان كل مواطن تتوافر فيه اهلية الأداء يتوجب عليه أن يتحمل جملة من المسؤوليات ، حتى يكون مستحقاً للحقوق الدستورية ، وإلا ما جدوى منح الحقوق له وهو لا يتحمل هذه المسؤوليات ؟ فلو افترضنا ذلك فلن يتحقق التوازن في شتى المجالات ولن تنهض الدولة في إطار التنمية على كافة الصعد .

فمثلا في المجال الأمني يبرز حق كل مواطن في الحصول على حق الأمن ، لكن في نفس الوقت لابد أن يساهم في إرساء الأمن الوطني ، من خلال مساهمته في رصد الخطر الذي يهدد الأمن ، ومساهمته في الدفاع عن سيادة هذا البلد او من خلال الامتناع عن ارتكاب الجرائم التي تهدد امن البلاد .

اما بخصوص الحقوق الأخرى منها حق التعليم فإن كل مواطن مكفول له هذا الحق الدستوري ، لكن مقابل ذلك يتوجب عليه أن يبذل عناية الرجل المعتاد في الحصول على هذا الحق لا أن يقبله ، لكن تبقى مسؤولية الدولة في تهيئة وسائل التعليم إذ ما تزال وسائل متخلفة في بلادنا قياسا بدول العالم المتطورة .

اما حق العمل فهو ايضا حق دستوري يجب على الدولة توفيره لكل مواطن إلا أن هذا الحق يرتب مسؤولية دستورية على من يتمتع به ، تتمثل ببذل الجهد المناسب للمساهمة في تقديم الخدمة الأفضل سواء في القطاع العام أو الخاص ، لا أن يتقاعس العاملون والموظفون خاصة في القطاع العام عن أداء أعمالهم بصورة متقنة .

من ناحية أخرى من حق بعض المواطنين ممن تتوافر فيهم الشروط القانونية الترشح للمناصب العليا في الدولة أو شغلها ، لكن تقع على عاتقهم مسؤولية جسيمة تتلخص في أداء هذه الوظائف بالشكل الذي يساهم في إدارة شؤون الدولة على احسن وجه ويحقق الغايات العليا .

إذن لا يمكن لنا أن نتصور مطلقا قيام دولة دستورية معطاء مواطنها يطالب بالحقوق لكن عندما توفرها الدولة له يفرط بحقوق غيره ويبخسها سواء كانت هذه الحقوق عامة أو خاصة .

العراق الى أين ؟

أ.د.جاسم يونس الحيري

من ينظر الى حال العراق اليوم يراه يواجه كثيرا من الإشكاليات المستعصية في مرتكزاته السياسية والاقتصادية، والأمنية، وهذا الامر ليس ناتجا من فراغ، بل توجد هناك عوامل داخلية وخارجية عملت على وصوله الى اسسدادات داخلية عقلت من أزماته، وسمحت للاجندات الخارجية التدخل في مساراته، وتحويلها لصالحها بعلم النخبة السياسية

أو من دون علمها، فعلى سبيل المثال لا الحصر يبدو أنه كلما اقترب العراق من موعد الانتخابات المبكرة المزمع عقدها في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١ ازدادت الازمات السياسية، والاقتصادية، وأصيب المواطن بخيبة أمل لما يعاينه من حياته اليومية ومن نكباته المتكررة، فخذ مثلا كثرة استهداف الاجرا كالهوائية الناقلة للطاقة يوميا داخل وخارج بغداد، وهذا أثر في ساعات تزويده بالطاقة، واستغلال أصحاب المولدات الأهلية لذلك ورفع سعر الامبير المباع الى المواطن الى الضعف، وكثرة الحرائق المدمرة في المستشفيات منذ حريق مستشفى ابن الخطيب في بغداد الى حريق مستشفى الحسين التعليمي الاخير في محافظة ذي قار، ودوائر الدولة الاخرى ومنها الحريق الاخير في وزارة الصحة، والحرائق في الاسواق منها حريق سوق وعلوة جميلة وأسواق في منطقة الرصافي والشورجة في قلب العاصمة العراقية، فضلا عن أزمة الكهرباء الخائفة، وانقطاع المياه الصالحة للشرب عن مناطق عديدة في بغداد والمحافظات، وزيادة نسبة الملوحة في محافظة البصرة، وازدياد انتشار السلالة الجديدة من وباء كورونا، واستمرار أزمة التضخم المالي بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار، وتدني قيمة الدينار العراقي، وتعذر المواطن البسيط التبرع من الاسواق لتوفير حاجاته الانسانية والغذائية بسبب ارتفاع الاسعار، وازدياد نسبة السكان تحت خط الفقر، واستمرار مشكلة العاطلين عن العمل، والصراع السياسي والحزبي للفوز بمقاعد البرلمان القادم، وعدم وجود توافق رسمي وحزبي وسياسي لتقديم حلول ناجحة للمواطن لأن البلد منسفل، ومكرس طاقاته بنتائج الانتخابات العقلية، لذلك الذي يستعرض المواقع الالكترونية في وسائل التواصل الاجتماعي يرى الاعلام المكثف للمرشحين، وتواجدهم في المناطق الشعبية، خاصة الذين تولوا عضوية مجلس النواب في دورات سابقة لكسب أصواتها، والمواطن يقف مذهولاً من هذا الاهتمام المفاجئ به، بحيث اختلت عنده الموازين، فمثلا أنه مضى عليه فترة طويلة لم يستلم «الحصة التموينية»، ومفرداتها الفقيرة من سكر وزيت، وأرز، وظهور فجأة ما يسمى بـ«السلة الغذائية» وبمواصفات نوعية وحسب تصريحات وزارة التجارة مع قرب الانتخابات، بحيث يتسائل المواطن أين كانت هذه السلة في فترة الحظر الصحي السابق في بداية شدة انتشار وباء كورونا «كوفيد ١٩» قبل سنة ونصف السنة أو أكثر، ومعظم الأسر الفقيرة تعمل بالقوت اليومي وبقوت محجوزة في بيوتها بسبب الوفاء للعين، مما سبب اختلالا في دخلها المالي وضعفا وتذبذبا في قوتها اليومي.

المهم إن البلد يعيش في دوامة الأزمات المتوالية التي لاتخدم سوى الاجندات الإقليمية والدولية، التي دفعت على سبيل المثال انشاء تركيا قواعد عسكرية من دون الرجوع الى بغداد، والقصف التركي المتكرر على المناطق الحدودية التي تكون أهلة بالاحياء السكنية في اقليم كردستان العراق، بحجة ملاحقة حزب العمال الكردستاني ... وتقليل اطلاقات المياه الى العراق من تركيا مع بدء فصل الصيف، وبقاء اشكالية الوجود العسكري الاميركي في العراق وعدم حسمه حتى الآن، وهذه الاجندات تحرض على بقاء وضع العراق غير مستقر، ويعيش وفق نظرية «الفوضى الخلاقة» ولا سبيل للعراق سوى الاحتكام الى المراكز التالية:

- ١- وضع المصلحة الوطنية العراقية من قبل الجميع فوق كل المصالح الفئوية، والجهوية، والطائفية الأخرى.
- ٢- تلاحم وتكاتف الكتل السياسية العراقية في ما بينها لانقاذ العراق والتخلص من أزماته الجوهرية، لأن هذا التكاتف بالرغم من صعوبة تحقيقه بسبب جوهر الحياة السياسية عموما مبنية على «الصراع» وليس على أساس «التعاون»، إلا أن هذا التكاتف سيرسم صورة تعيد الثقة في ذهن المواطن الذي قطعتة المحاصصة الطائفية والعرقية التي زرعها الاحتلال الاميركي البغيض بعد ٢٠٠٣.
- ٣- جعل الانتخابات البرلمانية المقبلة هي وسيلة وليست غاية سياسية لأن خدمة المواطن غاية وطنية، قبل أن تكون غاية حزبية للوصول الى السلطة.

ما أسباب احجام غالبية الجالية العراقية في الشتات عن المشاركة في النشاط السياسي التضامني ؟

د. كاظم حبيب



يشير إلى تذبذب شديد بين سنة وأخرى، وغالبا ما اقترن بواقع الحركة الاحتجاجية الشعبية في الداخل، فهي في صعود أو هبوط مع تلك مستويات الحركة على وفق الأحداث الجارية في العراق. وإذ يرتفع التضامن ويشتد في فترات النهوض الثوري في الداخل، يعود إلى الانحسار الشديد والإحباط الملموس في الخارج في فترات الركود النسبي في الداخل. ورغم وجود عوامل كثيرة دافعة للحراك الشعبي في الخارج لم تستطع منظمات المجتمع المدني العاملة في الشتات، ولا الأحزاب السياسية المدنية والديمقراطية، أن تعبئ نسبة مهمة من بنات وأبناء الجاليات العراقية في الخارج، ولا حتى كُـل العاملين معها، إلى جانب قضايا الشعب العراقي، علما بأن الغالبية العظمى ممن هم في الخارج يقفون من حيث المشاعر والأحاسيس الوطنية إلى جانب الشعب في الداخل ويعانون من عدد من العُـلل النفسية الحسدية التي تتسبب بها الغربة ومغاناتهم المرتبطة بمغاناة أهاليهم الشديدة في الداخل. والسؤال المشروع: ما هي الأسباب الكامنة وراء هذا العزوف عن اللحاق بحركة التضامن المطلوبة؟

أحاول هنا أن أطرح بعض العوامل للنقاش متمنياً المشاركة في بلورتها أو حتى تصحيحها أو استكمالها:

(١) الإحباط الشديد الذي تتعرض له نسبة عالية من المقيمين والمقيمات في الشتات وشعورهم بعدم قدرة شعبهم على تغيير الأوضاع الجارية في الداخل، فالعراق يعاني من الدكتاتوريات الغاشمة منذ ستين عاما، ورغم إسقاط الدكتاتورية بالحرب الأمريكية، فقد نهضت، وبدعم منها ومن إيران وغيرها، دكتاتورية ودولة عميقة جديدة على أنقاضها. وبالتالي يزرون أنهم عاجزون عن مساعدة شعبهم على تحقيق التغيير الديمقراطي المنشود!

(٢) ضعف الأحزاب والقوى المدنية

من الدكتاتورية والإرهاب الحكومي والقسوة والهيمنة وغياب الحريات والديمقراطية والتمييز القومي والديني والمذهبي، والتمييز الشرس إزاء المرأة. أما العامل الثاني فهو العامل الاقتصادي الذي يرتبط بالبطالة المتفاقمة والمترافقة والتمييز في التعيين وعدم الحصول على فرصة عمل بسبب تراجع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدهور الخدمات الأساسية، إضافة إلى غياب الحريات الأكاديمية للهيئات التدريسية والتمييز في التعيين. وفي ظل النظام الطائفي المحاصفي فإن إرهاب الميليشيات المسلحة بمختلف ولاعائها، والدولة العميقة والابتزاز والتهديد بالقتل والاعتقالات والبطالة وتفاقم الفقر والجرمان والتمييز الصارخ بين البشر على أساس الدين والمذهب والقومية والفكر والسياسة، والخشية من تلفيق التهم ضد المواطنين والمواطنين التي تؤكد امتلاء السجون العراقية بألاف المعتقلين بتهم كيدية على ذمة التحقيق ولسنوات كثيرة، والضغط المتفاقمة ضد المرأة، تشكل عوامل مباشرة وفاعلة في تنامي الهروب والهجرة من العراق وطلب اللجوء السياسي.

إن هذا الاستنتاج يجعلنا ندرك بسهولة بأن نسبة عالية من المهاجرين والمهاجرات لهم اهتمامات بالسياسة وبمصائر العراق والشعب العراقي، وبالتالي يمكنهم أن ينشطوا في الوقوف إلى جانب الشعب العراقي والتضامن مع المناضلين في الداخل، وأن يكسبوا الرأي العام في البلدان التي هاجروا إليها ويقيمون فيها إلى جانب قضايا شعبهم والتضامن معه ضد ما يتعرض له من سياسات متهافتة تماما لحقوق الإنسان عموما، وهذا بدوره يمكن أن يحرك الرأي العام العالمي وهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وكذلك لجان المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان الإقليمية والدولية لدعم نضال الشعب بقوة وحيوية وتأثير فعلي على الوضع الداخلي لصالح الشعب العراقي وقضاياه العادلة والمشروعة. ولكن السؤال المشروع: لماذا لا يحصل ذلك بالمستوى المطلوب؟

وهناك تذبذب تضامن الجاليات العراقية في الشتات مع حقوق الشعب في الداخل

أتابع منذ سنوات كثيرة مسيرة التضامن مع الشعب العراقي في الخارج، والخط البياني للتضامن على مدى العقود المنصرمة

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن عدد سكان العراق قد بلغ ٤٠ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠، وأن عدد العراقيين الذين يعيشون في الشتات العراقي في جميع أنحاء العالم يزيد عن ٥ ملايين نسمة، وأن عدد اللاجئين منهم قد تزايد بشكل كبير منذ الغزو الداعشي لمحافظة نينوى في عام ٢٠١٤. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن نسبة عالية من مجموع من هم في الشتات تركوا العراق لأسباب سياسية واجتماعية، بما فيها الاستبداد والقهر السياسي والاجتماعي والحروب الخارجية والداخلية، إضافة إلى الصراعات والنزاعات الداخلية التي برزت بشكل كبير في أعقاب إسقاط الدكتاتورية الضدائية الغاشمة تكريس نظام سياسي طائفي محاصفي فاسد. كما أن نسبة عالية من المهاجرين هم من أتباع الديانات الأخرى غير الإسلام، لاسيما أتباع الديانات المسيحية والإنجيلية والمندائية والبهائية الذين تعرضوا للاضطهاد في ظل النظام السياسي الطائفي الجديد. وإذا كانت فترة حكم الطاغية صدام حسين وعموم البعث قد شهدت هجرة وتهجير كبيرين لأتباع المذهب الشيعي في الإسلام من الكرد الفيلية والعرب، فإن الفترة الحالية في ظل النظام السياسي الطائفي المحاصفي الفاسد، فإن نسبة عالية من المهاجرين والمهجرين المسلمين هم من أتباع المذهب السني. وهذا بحد ذاته يرهن على غياب العمل بالمبادئ الأساسية التي يفترض أن تحكم العلاقات بين البشر، بغض النظر عن لون بشرتهم أو قومياتهم أو دياناتهم أو لغاتهم، مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق وكرامة الإنسان التي لا يجوز المساس بها مطلقا. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى تقلص كبير في عدد السكان حاليا من أتباع الديانة المسيحية في العراق إلى حدود ١٢٥٠٠٠٠ نسمة بعد أن كان ٢٥٠٠٠٠ نسمة في العراق في عام ٢٠٠٢، أما بالنسبة للصائبة المندائين فتقلص عددهم من أكثر من ٧٠ ألف نسمة في عام ٢٠٠٢ إلى أقل من ١٠ آلاف نسمة في الوقت الحاضر. وقد تشكلت جاليات كبيرة من الإنجليديين في دول الاتحاد الأوروبي، لاسيما في ألمانيا خلال السنوات الأخيرة، وغالبيتهم من الشيبية.

إن الاستنتاج الرئيسي الذي يخرج به الباحث بشأن العامل المركزي في تنامي عدد المهاجرين والمهجرين واللاجئين من العراقيين والعراقيين يشير إلى العامل السياسي-الاجتماعي، أي الهروب

والديمقراطية واليسارية العاملة في الخارج وتختلف أساليب وأدوات عملها وأساليب تضامنها وعجزها عن الوصول إلى أبناء وبنات الجالية العراقية وكسب اهتمامها، وتعتقد هذه القوى في الغالب الأعم على مجموع صغيرة جداً مكونة من شخصين أو ثلاثة أشخاص منذ سنوات كثيرة. علماً بأن الشيخوخة شملت جمهرة كبيرة من العاملين والعاملات في الحقل السياسي والديمقراطي ضمن القوى والأحزاب السياسية الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني وعجزهم الفعلي الجسدي والعمرى عن إيجاد لغة مشتركة مع الشبيبة العراقية المهاجرة واللجنة الجديدة وكسبها للعمل في هذه المنظمات أو الأحزاب، مما يزيد من مصاعب النهوض بالمهمات الضرورية.

(٣) تزايد كبير في عدد اللجئيين والمهاجرين الجدد والانقطاع الفعلي للصلات بين قدامى المهاجرين واللجئيين والجدد، لاسيما وأن نسبة عالية من الجدد هم من الشبيبة العراقية التي أضرت الدكتاتورية والحروب بأوضاعها النفسية والسياسية كثيراً، والتي يعجز كبار السن عن فهمها وتأمين الصلة المناسبة بهم.

(٤) مصاعب الحصول على عمل أو الاندماج في المجتمعات الجديدة وتعلم اللغة وتوفير العيش الكريم لعائلاتهم أو حتى لدعم عائلاتهم مالياً في الداخل، مما يعدهم عن التفكير بالجانب الاجتماعي والسياسي العام، لاسيما بعد نمو العائلات بالأطفال ومصاعب الحياة وتأمين العيش الكريم.

(٥) ضعف الثقة بالأحزاب والقوى السياسية العراقية لما مرت به هذه الجماعات في الداخل من مشكلات وتعرفت على تقلبات في السياسات والمواقف من القوى والأحزاب إزاء القوى الحاكمة. كما أن التباين الشديد والتذبذب في السياسات والمواقف لقوى المعارضة السياسية وبروز صراعات تجعل العمل المشترك وكسب الجدد للعمل السياسي أو الديمقراطي شديد التعقيد والصعوبة.

(٦) إن ضعف حالة الاندماج بالمجتمعات الغربية وضعف العلاقة باللجئيين الجدد ومشكلاتهم وسبل تقديم الدعم لهم يزيد من مصاعب الاحتكاك والعمل مع سكان البلاد الأصليين وكسبهم لصالح التضامن مع شعوبهم كما يزيد من إحباط القوى العاملة لصالح التضامن. علماً بأن كثرة متزايدة من بنات وأبناء المجتمعات الغربية تقدم المزيد من الدعم والمساندة للجدجدين واللجئيات الجدد القادمين من العراق وتنازل بعزم وإصرار ضد القوى اليمينية

المتطرفة والنازية الجديدة وتفضح نواياها العنصرية والعدوانية ضد الأجانب.

(٧) الإعاقة الفعلية التي تواجه نسبة غير قليلة من الجاليات في الخارج بسبب همجية النظام السياسي في بلدانهم في مواجهة المعارضة وخشيتهم من المشاركة في نشاطات التضامن لها يمكن أن يلحق عائلاتهم في العراق أو في بلدان الجوار/ مثل إيران، من عواقب سلبية، بما في ذلك الاعتقال أو الاغتيال.

إلى ماذا يشير الواقع الملموس للجالية العراقية في ألمانيا كنموذج ملموس للدول الأوروبية الأخرى؟ بلغ عدد العراقيين والعراقيين في ألمانيا ٢٥٩,٥٠٠ نسمة على وفق الإحصاء الرسمي لعام ٢٠٢٠ بعد أن كان في عام ٢٠١٠ بحدود ٨١,٢٧٢ نسمة.

أي زيادة تفوق ثلاثة أضعاف خلال ١٠ سنوات، علماً بأن العدد الفعلي هو أكثر من ذلك بكثير. وقد توزع أفراد الجالية على عدد كبير من المدن الألمانية الصغيرة والكبيرة، بما يسمح بخلق توازن مناسب مع عدد السكان الأصليين ومع عدد الأجانب من قوميات أو دول أخرى، ومع ذلك فإن هناك أعداداً مهمة من العائلات العراقية في مدن وضواحي مثل برلين، ميونيخ، فرانكفورت، دسلدورف، هامبورغ، هانوفر، لايبزيك، دريسدن، أيرلانغن وكولون... الخ. وفي بعضها توجد تنظيمات حزبية لبعض الأحزاب العراقية ومنها علمانية وقوى إسلامية سياسية، كما فيها منظمات مجتمع مدني ثقافية واجتماعية ومنها «منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في العراق/ألمانيا أومرك». إلا أن كل هذه التنظيمات الحزبية الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني لا يزيد عدد الأعضاء فيها عن عدة مئات لا غير. ولكن هناك تنظيمات إسلامية سياسية دينية، لاسيما الشيعية منها، تضم هي الأخرى مؤيدين ولهم حسنيات بشكل خاص، ولها علاقات مباشرة ببعض القوى في الداخل كما في حالة حزب الحكمة وحزب الدعوة الإسلامية. وهناك تنظيم ضعيف لحزب البعث ما يزال يعمل ويتمد الدكتاتور صدام حسين ونظام البعث السابق ويحتفل بعيد ميلاده، ويضم أفراداً ممن كان يطلق عليهم «تجمع المعتريين العراقيين».

لقد نشط العراقيون والعراقيات في فترة الانتفاضة التشريعية في ألمانيا بشكل محدود، ومع ذلك كان إيجابياً، واقتصر على بيانات أو مقالات أو تجمعات أمام السفارة العراقية أو في ساحات بعض المدن. ولكن نشاطهم ضعف بشكل

لملموس في الأشهر الأخيرة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ورغم وجود جمهرة غير قليلة منهم في برلين لم يحضر الدعوة التي وجهتها «لجنة تنسيق تجمع دعم الانتفاضة والتغيير في العراق» سوى ١١ شخصاً من الذكور من كل ألمانيا، شخص واحد من هالة و١٠ أشخاص من برلين. أما عدد من شارك في الدعوة التي وجهتها اللجنة ذاتها للتجمع بتاريخ ٢٢/٦/٢٠٢١ في «ساحة ألكسندر» بوسط برلين والسير صوب وزارة الخارجية الألمانية لتسليم مذكرة تضامن مع الشعب وإدانة التدخل الإيراني والتركي في الشأن العراقي، فلم يزد عن ٣ شخصاً فقط، ست من الإناث و٢٠ من الذكور، منهم اثنان قدما من مدينة هالة، والبقية من برلين، بينهم ثلاثة شباب ذكور تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٢٥ سنة، والبقية بين ٦٠-٨٦ سنة، وكان داعيكم أكبرهم سناً، بينهم رجلان من الألمان وهما زوجان لسيدتين عراقيتين. هذا العدد الضئيل تحقق لكثرة الاتصالات التي قام بها منظما الندوة «سامي كاظم ومثنى صلاح الدين محمود بعدد كبير من أفراد الجالية المدنيين والديمقراطيين عبر الهواتف والإيميلات. وكانت كثرة من الشعارات خطت بالعربية وقليل منها باللغة الألمانية، بعضهم أشار معتذراً باحتمال تعرض عائلته إلى ما لا يحمد عقبا. هذا الواقع مؤلم حقاً ومؤذ في أن واحد ولا يقدم انطباعاً جيداً لدى الشعب الألماني، لاسيما أولئك الذين يشاهدون مثل هذا التجمع حيث تم نصب ميكروفون ووقف الخطيب يقرأ بيانات بالعربية ومن ثم بالألمانية، وتساءل البعض عن حق لم القراءة بالعربية ولا يوجد غير عراقيين ونحن نعرف ما في البيانات، أي أن التحضير ورغم الجهود لم يكن كافياً لتعبئة عدد أكبر، كما أن الاستعداد للمشاركة محدود جداً. علماً بأن الشعب العراقي هو بأمنس الحاجة إلى التضامن والدعم في المرحلة الراهنة، كل الأسباب التي يمكن إيرادها في ضعف نشاط العراقيات والعراقيين لا يمكنها أن تبرر هذه المساهمة الضعيفة جداً في التجمعات التضامنية مع شعبنا المستباح بالطائفية والإرهاب والفساد.

كلنا يدعو لتغيير الحالة، ولكن ليس فينا من يتحرك ليغير هذه الحالة كما ينبغي، فما العمل؟

لا أود الإجابة عن هذا السؤال حالياً، بل أطرحة لإبداء الرأي والمناقشة ممن يجد ضرورة المناقشة سواء من هم في برلين أو عموم ألمانيا أو بقية الدول الأوروبية وفي الولايات المتحدة وكندا وغيرها.

الفردُ المقهور .. بطلاً اجتماعياً باسلاً ..!

فارس كمال نظمي



أم إيهاب الوزني
(سميرة الوزني)،
بعباءتها العراقية
التقليدية ووجهها
الموجوع وقلبيها
المكلوم وكلماتها
النارية القليلة
المنحوتة من صخر
الإرادة الوطنية
المبصرة والوعوي
الراسخ بالحق الفردي والاجتماعي، إنما
اختزلت -برمزيتها الشاملة هذه- جراكاً
مجتمعيًا كاملًا على مدى عقدين
سياسيين مريرين، في الانتقال من ثقافة
الياس إلى ثقافة المساءلة، ومن قدرة
التسليم الغيبي إلى إرادة الاحتجاج
الباحث عن وطنٍ تسترجع وتُصان فيه
الحقوق .



أم إيهاب بفعلها البطولي العفوي،
عزّت القاتل والمتخاذل والمتواطئ
والمستتر، أمام الدنيا كلها، دونما تلثم
أو كليل أو تردد. أم إيهاب هي القضاء
الشعبي المتطهر من زوائل السلطة،
وهي صوت العدالة المطلقة التي
تسعى أن لا يفلت أحد من عقابها ولو بعد
حين، وهي الإنسان الكوني الفاضل صارخاً
وسط المدن الأثمة.

أم إيهاب أثبتت من جديد أن أم القهر
الاجتماعي لا تضع سدي، بل تتراكم
وتتناسل ثم تتبرعم وعباً صادماً مفاجئاً
يعبر عنه أبطال اجتماعيون مغمورون،
يختزلون بمآثرهم العفوية كل الشجاعة
والإقدام والبسالة التي يحتاجها
مجتمعهم ليفكك وعيه الزائف وينهض.
سميرة الوزني لا تملك إلا أن تكمل رسالة
إيهاب المولود منها. ولذا، خرجت تلقائياً
من عباءة الصمت الطويل، ونصبت خيمتها
الأبدية الناطقة أمام متاريس السلطة
وكوائفها ومشائخها الخائرة. سيبقى هذا
المشهد ماثلاً لزمان طويل: امرأة مفجوعة
متلفعة بعباءة سوداء، تحاكم بأعلى
صوتها الوثائق منظومة القتل والفساد
والرثاثة.

أم إيهاب - بوصفها فعلاً بطولياً
اجتماعياً- لن تتوقف عند إيهاب، بل
ستستنطق وستلهم كل أمهات الضحايا
المغدورين، لبدأ عصر المساءلة، اليوم أو
غدًا..!

على أي نظام من نظامي الحكم الملكي

يتباكي اليوم مناصروه .. ؟

زكي رضا



ثورة الرابع عشر من تموز الذكرى الثالثة والستون
، وكعادة هذه المناسبة وعند حلول ذكراها تبدأ
الأقلام بالكتابة عنها بسلباً وإيجاباً، وكلا من نظريته
ومصلحته لما انجزته الثورة من منجزات أصرت بحجزه
من المجتمع وفتحت الحياة لجزء آخر منه. ولم
تنبذ الثورة في هذا السياق عن بقية الثورات
والتغييرات الكبرى في البلدان المختلفة بالعالم،
ففي أي تغيير كالأذي حدث عشية الرابع عشر من
تموز ١٩٥٨ علينا أن نضع ذلك التغيير في سياقه
التاريخي وليس كحدث آني. وما حدث فجر الرابع

عشر من تموز ١٩٥٨، لم يكن تغييراً فوقياً للسلطة ولا انقلاباً عسكرياً
لمجموعة ضباط معامرين كذلك التي حدثت قبله أو بعده بالعراق أو
غيره من البلدان، بل أن الثورة كانت تغيير نظام سياسي اجتماعي إلى
آخر جديد ومختلف عنه بشكل كبير. والواقع «أن إلقاء نظرة سريعة على
الإثار اللادحة يكفي لعلنا نعرف أننا أمام ثورة أصلية». وتغير نتيجة
الثورة كذلك «نمط حياة الفلاحين نتيجة لإنتقال الملكية من ناحية
وإلغاء أنظمة النزاعات القبلية وإدخال الريف في صلب القانون الوطني
من ناحية أخرى»

الصراع بين المدينة والريف هو صراع بين مبادئ حياة وأفكار ورؤى،
وهذا الصراع كان موجوداً بالعراق قبل تأسيس الدولة العراقية الحديثة.
فبعد انهيار الدولة العباسية تراجع دور المدن نتيجة الخراب الذي أصابها
بغياب دولة مركزية قوية ونظام سياسي قادر على تجاوز الأزمات، وهذا
التراجع صاحبه دوماً نمو وقوة العشيرة وأفكارها ورؤاها وطبيعتها وشكل
الحياة التي تسعى إليه. وقد استثمرت هيمنة المؤسسة العشائرية
خلال العهد الملكي، وكان مشايخ العشائر هم الحكام الفعليون لجزء
كبير من الريف كما يقول بطاطو. ومما يؤكد وجهة نظره هو وجود
حوالي «أكثر من ١٠٠ ألف بندقية بينما كانت الحكومة لا تملك غير ١٥ ألفاً
منها»

بعد الإحتلال البريطاني للعراق عمل المحتلون على تجنب التكاليف
الباهضة لبقاء قواتهم في البلاد، و «أن موازنة العشائر ضد أهل المدن
ضماناً أكيدا لإستمرار سلطنتهم. وهكذا فإنهم لم يحاولوا فقط وقف
العملية المبدئية للإحتلال العشائري أو صون سلطة رؤساء العشائر
أو المحافظة على الحد الأدنى فحسب من التفاعل بين أهل المدن
والعشائر، بل أنهم عملوا أيضاً على تدعيم الإنشقاق القائم بتقوية
العادات العشائرية والإعتراف بها رسمياً»، وقد أضحت العادات العشائرية
وانظمة النزاعات العشائرية والتي اضدها المحتلون بصيغة بلاغات في
السابع والعشرين من تموز / يوليو ١٩١٨ لها قوة القانون، وتحولت بعد
إصرار الإنكليز قانوناً نافذاً للبلاد في العهد الملكي بموجب المادتين ١١٣
و ١١٤ من الدستور العراقي للعام ١٩٢٥، بعد أن إستتنت الريف من شرمان
القانون الوطني عليه.

وهكذا «فقد بقي العراق من الناحية القانونية، وحتى ثورة تموز
١٩٥٨، يخضع لنظامين، واحد خاص بالمدن، وآخر خاص بالريف العشائري»
، والغاء قانون العشائر من قبل حكومة الثورة، والبداية ببناء مجتمع جديد
مركزه المدن وتحت سلطة القانون والدستور، والذي أدى إلى إقول دور
المشايخ ورجال الدين، هو من جعل المؤسسات العشائرية والدينية أن
تتحالفاً مع القوى الرجعية والإمبريالية وشركات النفط والبعث، لقتل
ثورة تموز وقادتها.

إن نظام المحاصصة الطائفية اليوم، والعراق يعيش ضعف مدنه
وخوابها وهيمنة العشائر وعاداتها وقوانينها من جهة، وهيمنة
المؤسسة الدينية وإفرازاتها من جهة ثانية، تجعل من بلدنا يعيش
نفس حالته إبان العهد الملكي إن لم يكن أسوأ. فالعشائر اليوم تمتلك
الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، وأبناءها هم العمود الفقري
للجيش والمليشيات المسلحة، وولائهم للعشيرة والطائفة وليس
للوطن. والعشائر اليوم وبدعم حكومي ريفت المدن وعلى رأسها
العاصمة بغداد، التي ما هي اليوم إلا منطقة ريفية تهيمن عليها
الأعراف العشائرية وقوانينها، بعد أن فقدت الدولة هيبتها وهي في
تراجع مستمر أمام غول العشائرية الذي يفوق البلاد نحو الهاوية حضارياً.
إن يقف جهات إسلامية ضد ثورة الرابع عشر من تموز، أمر لا غبار عليه
بالمطلق، كانوا من الداعمين للثورة على الرغم من أنها قدمت لسطاء
الناس الكثير، فالثورة أعادت للفلاحين كرامتهم التي صادرها منهم
الإقطاعيون إبان العهد الملكي، ووزعت عليهم الأراضي الزراعية من
خلال قانون الإصلاح الزراعي. وبنيت لهم مدينة كاملة هي مدينة الثورة،
بعد أن كانوا يعيشون في ظل ظروف إنسانية بالغة الفسوة والمهانة
قبلها. لكن الأمر الغريب هو وقوف من عاصر الثورة وشاهد إنجازاتها في عمرها
القصر مقارنة بعهد العراق السياسية المختلفة، ضدها.

اليوم من حقنا أن نتساءل والأقلام المأجورة وهي تنهش جسد ثورة الرابع
عشر من تموز وإنجازاتها، و خصوصاً السلطة الكارثية التي تقود البلاد اليوم
وهم يتباكون على النظام الملكي، ويصنون جام غضبهم على ثورة تموز
محملين إياها وزر جرائم البعث ونظام المحاصصة اللذين دمرا البلاد، أن أيتها
السيدات والسادة: على أي من نظامي الحكم الملكي تتباكون، نظام المدن
أم نظام الريف العشائري كالأذي تعيشون نسخته القبيحة اليوم؟!

لمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات

أ.د. قاسم حسين صالح



متعاطيها يفقد صلته بالواقع، بمعنى ان الشباب العراقي المحيط، المخدول، المأزوم نفسيا.. ووجد فيها فرصة للهرب من واقع الخيبات والفواجع التي التحليق في عالم من النشوة والانطلاق بلا حدود.

وهرة اخرى نقول، ان السلطة لا تدرك حجم مخاطر هذه الحبوب، يكفي ان نقول عنها ان متعاطيها يذبح الانسان كما يذبح دجاجة، والشاهد على ذلك ان داعش كانت تستخدمه مع مقاتليها الذين كانوا يفجرون انفسهم ويتلذذون بقتل الآخرين ذبحا او حرقا.

وثالث الكوارث الاخلاقية، هي انتشار (الايديز) بين اوساط الشباب، فوفقا لتصريح مدير عام صحة الكرخ لفضائية الشرقية، فان الايديز عاد الى العراق بعد خلوه منه لثلاثين سنة، وان بغداد تشهد اصابات كثيرة بين الشباب والشابات، المتزوجين وغير المتزوجين.

نظرية سيكولوجية عراقية اعتاد علماء النفس في العالم استخدام الحيوانات (الفئران عادة) لاجراء اختبارات عليها تساعد على فهم الانسان حين يتعرض للضغوط مثلا. وعلى مدى (14) سنة الأخيرة، كان العراق فيها مختبرا سيكولوجيا على ارض الواقع تعرض فيها العراقيون الى ضغوط لم تحصل في تاريخ الشعوب المعاصرة، وقدمت نظريات جديدة لعلماء النفس.. نجود عليهم بواحدة منها نوجزها في الاتي:

(هنالك علاقة طردية بين تزايد اقبال الشباب على تعاطي المخدرات والمهلوسات وبين تزايد شعورهم بالاعتراب والاحساس بانعدام المعنى من الحياة،

اذا كان حكام ذلك الوطن يزدادون ثراء وينزكون اهله يزدادون فقرا).

خاص بالسلطة: لأن الأطباء النفسيين وعلماء النفس المختصين بالصحة النفسية هم الأقدر على التعامل مع هذه القضايا، فان لدينا استراتيجية للتعامل معها والحد منها، وكل ما نطلبه من السلطة هو توفير الفرصة لنا لأنقاذ جيل كامل من الشباب يتعرض الآن الى اخطر ثلاثة قائمة: المخدرات والمهلوسات والايديز.. ورابعها الانتحار.

الخليج مع بعضها.. وثغرات واسعة تستخدمها العصابات الإيرانية والأفغانية.

الجديد ان العراق لم يعد محطة ترانزيت للمخدرات فقط، وإنما تحولت الى منطقة استهلاك بين اوساط الشباب تحديدا. والاكثَر من ذلك، ان فلاحين في ميسان وديالى كانوا يزرعون الطماطة توجهوا الآن الى زراعة الخشخاش والقنب والنباتات المخدرة الأخرى، ونجحت في تسويقها لان الربح فيها سريع ومغربي.

والمفارقة ان التقارير الرسمية تفيد بان مدنا عراقية ذات طابع ديني (كربلاء مثلا) جاءت في مقدمة المحافظات في نسبة تعاطي المخدرات، وان احصائية لمستشفى الرشاد المتخصص في الادمان افادت بان نسبة المراجعين زادت على 70٪، وان التعاطي الذي كان على صعيد الشباب والراشدين، صار الآن على صعيد المراهقين والاطفال ايضا! وان مخدرات ما كانت معروفة في العراق صار الشباب يتعاطونها بالالاف. فوفقا لوكالة عراق برس اطلق قسم الصحة النفسية بمستشفى البصرة العام صرخة استغاثة لمساعدته بعد رواج تعاطي مادة (الكريستال) بين الشباب ابتداءا بالمراهقين ووصولا الى طلبة الجامعات. والكريستال هذا الذي يشبه زجاج السيارة المهشم يصل سعر الغرام الواحد منه (٢٠) دولارا، يجعل متعاطيه ينسى واقعه ويخلق منتشيا في الخيال.

لم يدرك حكام الاسلام السياسي كارثة اضرار المخدرات بين اوساط الشباب، فهي على صعيد الشباب تؤدي الى: تلف الجهاز العصبي، تعطل الطاقة الانتاجية، ارتكاب جرائم سرقة، الموت المفاجيء، والانتحار. وعلى صعيد الأسرة يصبح فيها الشجار افتتاحية الصباح وختام المساء، العدوان، قتل أحد افراد الأسرة، الخيانة الزوجية، ممارسة البغاء والدعارة والقوادة واكراه محارمه على الزنا.. والزنا بالمحارم!! فيما تؤدي على صعيد المجتمع الى تهرؤ النسيج الاجتماعي، انحرافات سلوكية واخلاقية وجنسية، زيادة معدلات الجريمة، ونراجع القيم الاخلاقية الاصلية، فضلا عن انها تشغل الدولة بمعالجة المدمنين وملاحقة تجار المخدرات والمتعاطين واضعاف الطاقة الانتاجية وشلل التنمية. في العاصمة بغداد، افادت التقارير بانتشار تعاطي المهلوسات بين الشباب، ومع تعدد انواعها (نسويتاكس، اكستازي، باركيزول..) فان أكثرها شيوعا هي حبوب «ال سي دي».. وكلها تعمل على جعل

ما يعنينا هنا ليس تعداد ما افسده حكم كتل واحزاب سياسية، ولا احصاء قبائح ليس لها حد، بل ما فعلوه بأكثر شريحة اجتماعية وأقواها طاقة انتاجية.. المتمثلة بأكثر من عشرة ملايين شاب عراقي. فبرغم انهم عانوا ثمان سنوات عاشوها في الحرب العراقية الإيرانية التي ثلاث عشرة سنة من حصار على العراق، فان ما يعانونه الآن في زمن حكم احزاب الاسلام السياسي.. أمر وأقسى وأوجع، ليس لقضائه فقط بل ولأنه عكس المنطق، لأن النظام ديمقراطي بمعنى انه يعتمد مبدأ العدالة الاجتماعية، وأن قادتهم اسلاميون بينهم معصومون يفترض انهم يطبقون حكم الاسلام في العدالة والنزاهة ورعاية الناس. الجريمة التي ارتكبها هؤلاء (القادة) الفاشلون سياسيا، الذين استفردوا بالسلطة والثروة، انهم ادخلوا الشباب في دوامة سيكولوجية.. دوامة توالي الخيبات وايصالهم الى حالة الاحساس بانعدام المعنى من الحياة، والشعور بان وجودهم في العراق لا قيمة له.. وكان امامهم حلان: الهروب من العراق (الهجرة) او البقاء فيه اضطرارا. ولأن قسما كبيرا منهم ما عاد يطبق الواقع، فانه راح يفتش عن وسائل تمكنه من الهروب من هذا الواقع، فوجدتها في ثلاثة: المخدرات والمهلوسات والانتحار.

كنا تحدثنا في مقالة سابقة عن الانتحار وأوردنا بالأرقام تضاعف حالاته بين الشباب في زمن حكم الاسلام السياسي موثقة بتقارير رسمية وصحافة عالمية تتمتع بالمصداقية.. ونوجز هنا ما يتبث تضاعف تعاطي المخدرات والمهلوسات بين الشباب لتروا حجم كارثة لا تعبيرها سلطة استغنت وطغت بما تستوجب من اهتمام.

ثمة حقيقة، وليقرأها من هم في المنطقة الخضراء، ان العراق كان في السبعينيات وما قبلها يعد الأقل نسبة في تعاطي المخدرات. وينشوب الحرب العراقية الإيرانية، بدأت المخدرات تدخل العراق.. بل انها بدأت تزرع ايضا بحسب تقارير الاستخبارات الأمريكية التي عزتها الى ان انقطاع التمويل العالي للجماعات الارهابية أدى الى زراعة اشهر نبتة مخدرات تسمى (الداتوره) بمناطق في محافظة ديالى، فيما افادت تقارير حديثة لهكتب مكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة تقول بوجود ممرين رئيسيين الأول عبر الحدود الشرقية التي تربط العراق مع إيران وافغانستان، والثاني يوصل إلى أوروبا الشرقية، إضافة إلى ممرات بحرية على الخليج العربي تربط دول

ثورة العشرين في العراق .. من الثورة إلى الدولة

د. يحيى حسين زامل



تحتفظ الذاكرة العراقية الرسمية والشعبية بأحداث مهمة في ذاكرتها، وتشكل هذه الذاكرة محطة مهمة لانطلاق المجتمع في مسيرته بصورة عامة، تستذكرها في أي وقت بصفاتها حركة تاريخية وثقافية يمكن استعادتها في أي وقت، وتعد الذاكرة أمراً حيوياً للتجارب

الاجتماعية والثقافية وحتى الشخصية، فهي عملية الاحتفاظ بالمعلومات لمدة من الزمن لغرض التأثير على الأفعال المستقبلية، ومن هذه الأحداث المهمة والمترسخة في الذاكرة «ثورة العشرين»، التي حدثت في العراق، وكانت تأثيراتها المستقبلية مهمة، إذ عُدَّت الأساس في الثورات اللاحقة في العراق فضلاً عن تأسيس الدولة العراقية.

وبشأن ذات الموضوع يثير عالم الاجتماع الدكتور «علي الوردي» سؤالاً مهماً: لماذا تحقّل العراقيون حكم الأتراك طيلة أربعة قرون، وقبله تحمل المغول والتتار، من دون أن يتوروا عليهم، بينما هم ناروا على الحكم الإنجليزي بعد مضي سنتين أو ثلاث عليه، هذا مع العلم أن الحكم التركي وما قبله كان أكثر ظلماً وتفسخاً من الحكم الإنجليزي؟، ويحيب «الوردي» عن هذا السؤال التقريري يربط ثورة العشرين بالثورة الفرنسية، وأن سبب نشوبها ليس هو الظلم وحده، فقد تعرض المجتمعان لظلم أكثر من الحكم الحالي، ولكن السبب هو «الوعي الثوري»، الذي نتج من خلال بعض الشخصيات المهمة من طراز «مونتيسكو» و«جان جاك روسو»، و«فولتير» و«ديدرو»، وكان دأبهم ايقاظ الشعب وتعليمه أفكاراً ثورية تحاول استعادة الحقوق والحريات المسلوبة.

ويمكن القول إن هناك تشابهاً كبيراً بين «الثورة الفرنسية» و«ثورة العشرين» من حيث أثر «الوعي الثوري» في نشوبها، فقد اجتمعت في عهد الاحتلال الإنجليزي في العراق عدّة عوامل من شأنها تنبيه الأذهان وتحفيز الشعب على الثورة، من قبل رجال الدين، المتمثل بالميرزا محمد تقي الشيرازي، والذي أفتى بالثورة على الاحتلال الإنجليزي، وظهر حركة المجاهدين، وظهر نشاط «الأفندية» وهم النخبة المتعلمة من تركة الاحتلال التركي الذين كانوا يبثون الوعي في أوساط طبقات العامة والثورة على الانجليز، وكذلك ظهور نسبة كبيرة من شيوخ العشائر الذين تعرضوا للظلم من قبل الاحتلال الإنجليزي فناروا عليه، من أمثال شعلان أبو الجون، والشّيخ ضاري، وغيرهم كثير، فكانت هذه الفئات الثلاث هم السبب الرئيس فضلاً عن اسباب أخرى، مثل قيام الثورة العربية في الحجاز عام ١٩١٦، بقيادة الشريف حسين، وقيام الثورة البلشفية في العام ١٩١٧، في روسيا.

ومن الواضح الحالي أن «ثورة العشرين» كانت السبب الرئيس في قيام الدولة العراقية، فبعد أن كان العراق عدّة ولايات متناثرة في الشمال والوسط والجنوب والغرب، أصبح له كيان ووجود رسمي، وتقرر ذلك بعد أن عُقد مؤتمر القاهرة عام ١٩٢٠ على أثر ثورة العشرين في العراق ضد الاحتلال الإنجليزي وضد سياسة تهديد العراق، إذ رضخ المندوب السامي البريطاني «بيرسي كوكس» إلى تشكيل حكومة وطنية عراقية انتقالية برئاسة الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق، في ٢٣ / آب / ١٩٢١م، بعد إجراء استفتاء شعبي كانت نتيجته مؤيدة للملك فيصل الأول.

بعد اكثر نصف قرن من نريف الدم !

العراق الى اين ؟

د. غالب العاني



الثورة التي لا يقودها الوعي ،
تتحول الى ارهاب ،
والثورة التي يغدق عليها المال
، يتحول قاداتها الى لصوص.. (ج. حجاب)

الكل ، احزاب وحركات قومية
عربية وكردية ونقابات واتحادات
ومرجعات دينية وتدخلت
خارجية ...عربية وأقليمية ودولية
...الخ ، تتحمل - بشكل مباشر
وغير مباشر، بهذا القدر او ذاك -

مسؤولية اخفاق ثورة ١٤ تموز، والتآمر عليها واجهاضها بالشكل الدموي الرهيب الموثق ، رغم ما حققته من إنجازات سياسية - اجتماعية - اقتصادية - بيئية - ثقافية على مستوى العراق كله. وكانت جبهة الاتحاد الوطني التي تأسست في عام ١٩٥٧ هي العامل الحاسم بانتصارها ، لأنها جمعت ممثلين عن الاحزاب السياسية الوطنية المعارضة آنذاك للنظام الملكي الرجعي من جهة ، ولأن الجبهة نسقت مع ممثلين عن حركة الضباط الاحرار من جهة ، اخرى وحصلت منذ ساعاتها الأولى على تفاعل وإسناد جماهير الشعب الواسعة.

نعم هناك تحفظات عديدة على طريقة حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم والعقلية العسكرية المتنفذة ونهجها اللاديمقراطي الذي قاد الى انفراط عقد التحالف الجبهوي والدخول في احتراب وصراعات دموية استمرت حتى عام ٢٠٠٣، عام الاحتلال الانكلي- امريكي للبلاد الذي عمق الصراعات ووسعها على قاعدة المحاصصة الاثنية - الطائفية البنيوية المقبته... وفتح في المجال لتدخلت الدول الاقليمية وأذرعها العميلة لتفعل ما نشاء في العراق المستعمر والمستباح..

والمهم اليوم ، وكما أرى ، ان تستفيد القوى المدنية والديمقراطية من الدروس الإيجابية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ومن بعض فترات الاستقرار والتنمية

والتقدم الاخرى ، ونبذ عقدة الصراعات والتناحرات المؤذية السابقة والحالية وأن تسعى بصدق ومسؤولية لبناء جبهة وطنية - شعبية واسعة على قاعدة المصالحة والتسامح الوطني الصادق من اجل الوقوف مع الثورة التشرينية الوطنية التحررية ضد بطش الارهاب وحكم الدولة العميقة الولائية والتدخلات الاقليمية والدولية .. ان ما يجري اليوم في العراق هو صراع بين جبهتين متعاديتين هما:

جبهة اعداء الشعب والحرية والديمقراطية والاستقلال والسيادة الوطنية والتنمية والتقدم الاجتماعي ، المتمثلة بأدعة الميليشياوية ودولته العميقة الارهابية واحزابها وتنظيماتها الفاسدة... وبين قوى الثورة التشرينية ومؤيديها من عموم الشعب العراقي.

فلنبدل كل الجهود الوطنية الخيرة من اجل حسم هذا الصراع صوب بناء الدولة المدنية الديمقراطية في عراق ديمقراطي ، حر ومستقل وطن الجميع ..

ورغم ايماننا الكبير بالانتخابات النزيهة كاحدى السبل الديمقراطية وهو مطلب تشريني، الا ان البيئة الامنية / الارهابية غير المساعدة الينة لاجراء انتخابات حرة ونزيهة لاسباب تتعلق بتخوف الطبقة السياسية الفاسدة المالكة للسلح والمال الحرام من فقدان نفوذها في البرلمان، وهذا يعني ، تقديمها للمساءلة وتم قضائيا خلف القضبان ...

لذا ستكون المهمة الرئيسة للجبهة الوطنية الشعبية تحشيد القوى بما فيها الغالبية الصامتة لمقاطعة هذه الانتخابات المزمع عقدها في هذه البيئة الامنية اللاديمقراطية المتمثلة بالاعتقالات والملاحقة والتغيب والتقييد والتهمير والاعتقال واستعمال المال السياسي وكل الاساليب الارهابية الاخرى..

نحن امام احتمالان، فالما ان نخوض الانتخابات ونضفي الشرعية للطبقة السياسية الفاسدة الحاكمة، لانا سوف لن نحقق ايا من الاهداف التشرينية ، واما ان نرفض - كجبهة وطنية موحدة معارضة- هدفها تغيير النظام الفخاصصي الحالي وبناء دولة المواطنة برؤم ثوري سلمي جديد يستقبل غالبية الفعاليات الشعبية وكذلك المجتمع الدولي نحو عدالة قضيتنا...
ان الدولة العميقة ستستعمل كل الاساليب العنيفة والدونية من اجل البقاء....

إن الفساد المتجذر في النظام الصحي العراقي يكلف الناس حياتهم

خليل عبد العزيز

احتواء انتشار الفيروس، ولا يزال الكثير من العراقيين يشعرون أن الحكومة تفتقر إلى استراتيجية واضحة في هذا الصدد. فوصلت حالات الإصابة يوباء «كوفيد-١٩» إلى ١,٤ مليون شخص توفي ١٧٠٠٠ منهم، وقد تكون الأرقام أعلى من ذلك بكثير نظراً لأن الأرقام الرسمية غالباً ما تكون غير موثوقة. ومع وصول هذا الوباء إلى العراق، كان نقص المستشفيات والمعدات والمختبرات واضحاً؛ فحسب بعض التقديرات، يحتاج العراق على المزيد من الأسرة اللازمة للعناية المركزة. وفي الواقع، أدت سياسات الحكومة الخاطئة إلى تفاقم الوضع إذ ضغطت على الطاقم الطبي للعمل في ظروف غير مقبولة، فأصبحت نسبة كبيرة من الأطباء بالعدوى. ومع ذلك، يُظهر الانفجارين الأخيرين في المركزين الطبيين العراقيين بوضوح كيف أن الفساد وسوء الإدارة وعدم الاستعداد وعدم القدرة على إصلاح الرعاية الصحية قد خذلوا العراقيين - كلاهما بُنيا بشكل مرتجل وباستخدام مواد رديئة لمعالجة أوجه القصور الطبية في العراق، وكلاهما يفتقر إلى تدابير السلامة الأساسية. واستشرافاً للمستقبل، يعني ذلك وقوع المزيد من الحوادث المؤسفة.

يرتبط تحسين النظام الصحي في العراق بشكل جوهري بزيادة الكفاءة ومكافحة الفساد، وهما شرطان فشلت الحكومة العراقية في تحقيقهما منذ عام ٢٠٠٣. والتغيير صعب جداً في عراق اليوم لمجرد أن القوى المسؤولة عن الظروف المزرية هي نفسها المستفيدة منها، ونفسها الموجودة في السلطة. فيتفق السياسيون الفاسدون والمنتخبون، أو المسؤولون في مجال الصحة الذين ما زالوا في مناصبهم، على الاستفادة من الوضع الحالي لإثراء أنفسهم.

بالنظر إلى هذا الواقع، يعجز المواطن العراقي عن مواجهة عقدة الفساد التي تشكلت على امتداد فترة طويلة. وتترتب عن ذلك أزمة صحية كانت تشتد منذ عقود وستزداد سوءاً خلال الأشهر والسنوات المقبلة؛ فليسوء الحظ، بينما تسلط الأحداث في كل من بغداد وذي قار الضوء على تردي ظروف النظام الصحي العراقي، لن تمهد الطريق لحدوث تغيير ملحوظ وسيظل العراقيون يعانون بسبب عدم الكفاءة.

الصعب جداً إصلاح الوضع الراهن. وعلى سبيل المثال، لم تواكب الدولة وتيرة الزيادة السكانية ومعها الاحتياجات الاجتماعية. فارتفع عدد سكان العراق من ٧,٢٨ مليون في عام ١٩٦٠ إلى ٣٩ مليون في عام ٢٠١٩، لكن بحسب «البنك الدولي»، انخفض عدد الأسرة في المستشفيات للفرد بشكل فعلي بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠١٧، من ١,٩ سرير لكل ١٠٠٠ عراقي إلى ١,٣ سرير لكل ١٠٠٠ فقط.



لعب الفساد دوراً رئيسياً في هذا الانهيار المستمر للبنية التحتية، فالعراق هو من الدول الأكثر فساداً بحسب منظمة «الشفافية الدولية» وأثر ذلك بشكل طبيعي في النظام الصحي. فيغيب النظر عن نسبة الناتج المحلي الإجمالي المخصصة لقطاع الصحة، جعل الفساد المستشري أي استثمار في القطاع الصحي غير مجد. ويؤثر فساد وزارة الصحة في قدرتها على تنفيذ تغييرات ملموسة. وفي الحقيقة، تعيق الحكومة العراقية تحسين الرعاية الصحية للعراقيين في كلا القطاعين العام والخاص. فالمنافسة شرسة بين السياسيين العراقيين للفوز بوزارة الصحة بهدف اختلاس الأموال من عقود الأدوية. كما تتوافر في المحاكم الأمريكية أدلة مقدّمة ضد شركات أعطت رشوة للفوز بعقود من وزارة الصحة العراقية. وفي الواقع، إن الحكومة العراقية ووزارة الصحة متهمان ببيع الأدوية المخصصة لوزارة الصحة في السوق السوداء. وعلى هذا النحو، عندما انتشر وباء «كوفيد-١٩» في الشرق الأوسط، وجد كل من الحكومة العراقية والمجتمع العراقي نفسه غير مستعد.

على الرغم من تصريحات رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بأن معالجة أزمات «كوفيد-١٩» ستشكل أولوية الحكومة، فشلت العراق في

ينعش العراقيون بحسرة وفاة ما لا يقل عن ١٠٨ مريض في مستشفى يقع في محافظة ذي قار، وهو الحادث الثاني من نوعه في غضون ثلاثة أشهر. الانفجار الذي وقع في محافظتي بغداد و ذي قار هو نتيجة عقود من الفساد وسوء الإدارة من قبل الحكومات المتعاقبة، وإذا كانت زدة الفعل إزاء الانفجار السابق تعطي أي مؤشر، فهذا يعني عدم حدوث تغييرات جوهريّة في الوضع الراهن. ولسوء الحظ، لن يشهد قطاع الصحة في العراق إلا المزيد من التدهور لأن الإصلاحات السياسية والاقتصادية الفورية غير محتملة، وسيقع المزيد من العراقيين ضحية فشل حكومتهم في تحسين النظام الصحي.

بدأ تدهور النظام الصحي في العراق منذ عقود من الزمن، ابتداءً من غزو العراق للكويت ووصولاً إلى يومنا هذا. فآدى الحصار المفروض على العراق بعد الغزو إلى نقص الأدوية ووفاة آلاف العراقيين لاحقاً بسبب الحالات الطبية البسيطة، مثل الإصابات الشائعة والإسهال. وقد تفاقمت صعوبة الحصول على اللوازم الطبية بسبب فساد حكم نظام صدام خلال «برنامج النفط مقابل الغذاء»، ما أدى إلى تدهور النظام الصحي أكثر فأكثر. وعلاوة على ذلك، غادر الكثير من الأطباء والمختصين البلاد على أمل إيجاد حياة أفضل إذ كانت العقوبات قاسية في خلال التسعينيات، وخفض نظام صدام ميزانية وزارة الصحة. ويقدر البعض أن تمويل الرعاية الصحية انخفض بنسبة تصل إلى ٩٠٪ بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٣.

تدهور الوضع أكثر فأكثر بعد عام ٢٠٠٣؛ فلم يحسن النظام السياسي الجديد واقع النظام الصحي في العراق. ووجد تقرير صدر بعد عامين من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة أن «الفساد في قطاع الرعاية الصحية قد وصل إلى حد انتشار الرشوة والمحسوبية والسرقة بشكل كبير، وأن المشكلة خطيرة جداً لدرجة أن صحة المرضى أصبحت من تدهور مستمر». فانتشرت سرقة الأدوية والمعدات الطبية وكثرت حالات الاحتيال فكافحت المستشفيات للاحتفاظ بمخزون الأدوية.

وبحلول عام ٢٠٠٤، أصبح القطاع الصحي في وضع متردٍ جداً لدرجة عدم القدرة على تحقيق توقعات الشعب العراقي لأنه كان من

بيان لمنظمة حمورابي حول المادة (57) لقانون الاحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959



تناولت منظمة حمورابي لحقوق الانسان المسودة الأولى التي قدمت لمجلس النواب لتعديل المادة (57) من قانون الأحوال الشخصية (188) لسنة 1959 وينص التعديل المقترح على استرداد الحضانة من الأم الى الأب وتنظيم عملية مشاهدة الأطفال من قبل الأبوين بحجج منها الخوف من تعرض الإناث لحالات تحرش من قبل زوج الأم أو من أحد أبنائه وبالتالي لا حضانة للأم، وفي الوقت ذاته من يكفل عدم تعرض الإبناء لسوء معاملة من زوجة الأب و لا بل من يكفل الأب والإبناء انفسهم من عدم اغتصابهم لبناتهم، واليوم دور الإصلاح مليئة بأمثلة مشيئة نتيجة التحرش واعتداء الذكور الأهل على القاصرات. ومن جهة أخرى أدعى البعض بأن الغرض من القانون هو لتقليل حالات الطلاق بعد تعديل القانون كونه سيحرم الأم من الحضانة وهذا ما يدفعها لعدم التفكير بالطلاق دون ان تلقي بالمسؤولية على الرجل في ذلك أيضاً كونه الشريك الأساسي في الحالة الزوجية، بينما هذا لا يعني انه ينبغي تعديل المادة وجعلها ذكورية محضة تقلل الطلاق !

تدين منظمة حمورابي لحقوق الانسان اصرار بعض الكتل السياسية المتنفذة لتعمير هذا التعديل دون اللجوء الى حلول ناجعة وحقيقية وواقعية ومناقشة التعديل مع ذوي الاختصاص ومنظمات حقوق الانسان للوصول الى حق أولوية مصلحة الطفل قبل أي ارضاء للطرفين دون ان يتضرر الأطفال من ذلك التعديل. وان كان هناك ثغرة في مادة القانون ينبغي ان تنصف الزوجين تتعلق بمشاهدة الأبناء بعد الانفصال ، فالمطلوب ان تعالج بطريقة حضارية.

أن منظمة حمورابي ترفض المس بحق الطفل على حضانه امه وتتابع عن كتب اصوات الاستغاثه التي تصلنا من الأمهات مطالبة للوقوف الى جانبهن في هذا التشريع المجحف بحقهن.

ففي النهاية سيكون الضحية في كل الأحوال هو الطفل نفسه دون ان ينتبه المشرعون لهذه النقطة، ونؤكد بضرورة ان تبقى حضانه الأم لأبنائها الا اذا ثبت عدم صلاحها في ذلك.

منظمة حمورابي لحقوق الانسان

٢٠٢١ / ٧ / ١٧



الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد تدين وتستنكر الانفجار الأخير في مدينة الصدر



بعد أيام من جريمة حرق مستشفى الحسين في الناصرية والذي أدى بحياة (٧٠) قتيل وجريح جراء إهمال وانعدام السلامة المهنية ، والصراعات والتنافس على استلام المناصب بين الجهات المتسلطة على الحكم في البلاد

ان جريمة إنفجار بغداد الأخير في يوم ١٩ / ٧ / ٢٠٢١ في سوق الوحيدات في مدينة الصدر والذي راح ضحيته (٣٥) قتيل واصابة العشرات عشيبة عيد الأضحى المبارك ، جراء الإهمال والفوضى السياسية والفساد المستشري والمحسوبية وسوء الإدارة ، رغم كل التصريحات المتكررة للمسؤولين عن إتخاذ إجراءات أمنية متشددة لوقف التدهور الأمني الحاصل ، لكن كل ماجرى ويجري من حرائق وتفجيرات واستهداف خطوط النقل الكهربائي وقصف القرى واحتياج الحدود العراقية وضرب المناطق الحساسة بالصواريخ والطائرات المسيرة خلقت ظروفاً سمحت للإرهابيين الدواعش وغيرهم للتمادي بأعمالهم الإرهابية وخراب وتدمير البنية التحتية في البلد .

إننا في الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد ندين بشدة كل تلك الجرائم السابقة والانفجار الأخير في سوق الوحيدات في مدينة الصدر ، ونحمل السلطات والاجهزة الحكومية مسؤولية حياة المواطنين الجرياء والفوضى السائدة في العراق ، رغم تشكيل العشرات من لجان التحقيق الشكلية والتي لم تؤدي الى كشف الجناة ومن وراءهم من جماعات وجهات داخلية واقليمية ودولية ، وناشد الرأي العام الداخلي والخارجي بالتضامن مع شعبنا العراقي لإيقاف التدهور الحاصل في البلاد لغرض توفير الحياة الآمنة والعيش الكريم والعدل لجميع المواطنين دون تمييز .

المجد والخلود لشهداء العراق .. والشفاء العاجل للجرحى والمصابين .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد

٢٠٢١ / ٧ / ٢٤

تهنئة من الأمانة العامة لهيئة الدفاع
عن أتباع الديانات والمذاهب في العراق
بمناسبة عيد رأس السنة المندائية



تتقدم الأمانة العامة لهيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في العراق بأحلى الأمنيات واخلصها إلى أتباع الديانة المندائية في العراق والمهجر بمناسبة حلول عيد رأس السنة المندائية (عيد دهوا ربا) أو ما يسمى بعيد (الكرصة) متمنين أن تحل بركة العدالة والمساواة عليهم وعلى أخوانهم من أتباع الديانات



والمذاهب المختلفة في العراق وأن تسود حياتهم في الوطن ظلال الحرية والتحرر والأمان بعد القضاء على الطائفية والعنصرية والفساد، وهي عوامل نخرت جسد الدولة العراقية ومنظوماتها. عام سعيد نتمناه لكم ترافقه أمنيات مخلصه بدوام الصحة والسلامة وأيامكم سعيدة.

الأمانة العامة لهيئة الدفاع
عن أتباع الديانات والمذاهب
في العراق
١٣ تموز ٢٠٢١

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في
الولايات المتحدة الامريكية
تعقد اجتماعها الدوري



- استعدادات الجمعية لمؤتمرها القادم.
- مناقشة التطورات المتسارعة عن وضع حقوق الانسان في العراق.
- تميمين المبادرات الوطنية التي تعزز حقوق كل العراقيين.

عقدت الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية اجتماعها الشهري للهيئة الادارية برئاسة رئيس الجمعية السيد هشام الاسدي، وذلك عبر الدائرة الإلكترونية لشبكة الانترنت بنظام « الفيديو كونفرانس ».

وقد بحث المجتمعون عدد من الملفات والقضايا المدرجة على جدول اعمال الاجتماع وكانت وفي مقدمتها ؛

استعدادات الجمعية لمؤتمرها القادم الذي سينعقد قبل نهاية العام الحالي، والسعي الجاد من اجل انجاح المؤتمر من خلال تشكيل عدداً من اللجان .. كما جرى مناقشة التطورات المتسارعة عن وضع حالة حقوق الانسان في العراق .. واهمية تميمين المبادرات الوطنية التي تعزز حقوق الدستورية لكل العراقيين .. كما اكد ادارة الجمعية على انها سوف تقف على الحياض من المشاركين في الانتخابات العراقية المقبلة.

الجمعية العراقية لحقوق الانسان
في الولايات المتحدة الامريكية

٢٤/حزيران/٢٠٢١

المؤسسة الايزيدية الدولية تناشد الحكومة العراقية الاسراع للانضمام الى المحكمة الجنائية الدولية



تحتفل المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بالعدالة اضافة الى الهيئات القضائية في ١٧ تموز/ يوليو يوم العدالة الجنائية الدولية والذكرى السنوية لدخول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ.

في اليوم العالمي للعدالة الجنائية الدولية نتذكر ضحايا الجرائم الدولية وكيفية رد الاعتبار لهم مع التطلع الى عالم حر يتسم بالعدل والسلام في ظل سيادة القانون وتكريس العدالة الدولية التي تشكل أحد ركائز السلام الدائم في كل أنحاء العالم.

تعرض العراق في ٢٠١٤ الى اجتياح تنظيم داعش ويشهد العالم اجمعه وحثيية وبشاعة الجرائم التي اقترفتها، مما دفع أكثر من ١٨ دولة ومؤسسة عالمية وهيئة ولجنة دولية ان تقر وتعلن ان الفظائع التي ارتكبتها تنظيم «داعش» بحق الأهالي في سنجار ونسجل تينونى هي «جرائم دولية».

للاسف المحاكم العراقية في الوقت الراهن لا تملك أي اختصاص للنظر فيها اي ليس لها ولاية قضائية على الجرائم الدولية مثل الإبادة الجماعية والعراق بأمس الحاجة الى تسليم الارهابيين الى القضاء وتنفيذ القصاص العادل بحقهم دون تضييع حقوق ضحاياهم وتعويضهم من خلال محاكم جنائية دولية مختصة.

اننا في المؤسسة الإيزيدية الدولية لمناهضة الإبادة الجماعية نناشد الحكومة العراقية الى الإسراع في الانضمام الى المحكمة الجنائية الدولية وقبول ممارسة الاختصاص الزماني والمكاني لها بهدف انصاف الضحايا ورد الاعتبار لهم عبر تقديم مرتكبي جرائم داعش الى العدالة الدولية لارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية .

المؤسسة الإيزيدية الدولية لمناهضة الإبادة الجماعية

امستردام / ٧،١٧،٢٠٢١

ارتفاع خطير في الانتهاكات ضد الأطفال أثناء الصراعات المسلحة *



قالت الأمم المتحدة، إن أكثر من ٨٥٠٠ طفل تمّ تجنيدهم في العام الماضي في صراعات نشأت في أنحاء العالم، وإن نحو ٢٧٠٠ طفل آخرين قُتلوا في تلك الصراعات.

ويتناول التقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى مجلس الأمن عن الأطفال والصراعات المسلحة، قتل وإصابة الأطفال والانتهاكات الجنسية التي تستهدفهم واحتجازهم أو تجنيدهم، ومنع المساعدات عنهم واستهداف المدارس والمستشفيات.

وتحقق التقرير من انتهاكات تمّ ارتكابها ضد ١٩٣٧٩ طفلاً في ٢١ صراعاً. وتمّ ارتكاب معظم الانتهاكات في عام ٢٠٢٠ في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وسوريا واليمن.

وتحقق التقرير من تجنيد ٨٥٢١ طفلاً في العام الماضي في حين قُتل ٢٦٧٤ آخرون وأصيب ٥٧٤٨ في الحروب المختلفة.

ويشتمل التقرير أيضاً على «قائمة سوداء»، القصد منها أن تكون قائمة عار لأطراف الصراعات على أهل دفعها إلى تطبيق إجراءات حماية الأطفال.

مقالات ذات صلة

«حزب الله»: معادلة الردع قائمة مع إسرائيل ونحن لسنا بوارد تعديلها

بعد الإمارات.. ثلاث دول عربية في قائمة التطبيع مع إسرائيل

أبرز ما تناولته الصحف العالمية البارزة بشأن تواجع العدوان الإسرائيلي على غزة

ولوقت طويل، كانت القائمة مثار جدل، ويقول دبلوماسيون إن كلا من السعودية و«إسرائيل» مارستا ضغطاً في السنوات الماضية في محاولة للبقاء خارج القائمة.

ولم تظهر «إسرائيل» في القائمة في أي وقت في حين تم رفع التحالف الذي تقوده السعودية من قائمة ٢٠٢٠، بعد عدة سنوات من ظهوره فيها للمرة الأولى لقتل وإصابة أطفال في اليمن.

وعبرت منظمات غير حكومية عن أسفها لعدم الإشارة إلى «إسرائيل» أو السعودية في وثيقة الأمم المتحدة، بصفة أطراف ضالعة في مقتل وتشويه الأطفال.

* من منشورات المرصد السومري لحقوق الانسان / هولندا

استمرار مسلسل الاغتيالات والتصفية الجسدية في العراق



عُثرت «القوات الأمنية» على جثة الشاب «علي كريم» في قضاء الزبير بمحافظة البصرة، بعد اختفائه منذ مساء أمس السبت، وهو ابن الناشطة البصرية «فاطمة البهادلي».

و«علي كريم» من مواليد العام ١٩٩٥، غير متزوج، وقد اختفى بعد أن أبلغ ذويه أنه ذهب إلى أحد مسابح البصرة، وتم اغلاق هاتفه بعد التاسعة والنصف من مساء يوم أمس.

و وجدت جثة علي ملقاة على قارعة الطريق في الزبير، وقد تلقى رصاصتين في رأسه، وواحدة في صدره، وتم تجريده من جميع مقتنياته، سيما محافظته الشخصية.

وسبق أن تم اختطاف الناشطة فاطمة البهادلي عام ٢٠١٢ من (جهات مسلحة مجهولة)، واستمرت التهديدات لها، وفي العام ٢٠١٨، تعرضت لحملة تحريض من منصات إعلامية على صلة بإيران، بتهمة العمالة للقنصلية الأميركية، وهي التهمة التي سبق أن تعرض لها معظم الناشطين قبل اغتيالهم، ومن بينهم الناشطة الشهيدة ريهام يعقوب.

وفقدت الناشطة فاطمة البهادلي أول أبنائها في أيار من العام ٢٠١٩، حين قُتل (أحمد) لتعتبر السلطات الحادث «انتحاراً»، رغم أنه كان علي موعد لحضور فعالية قبل موعد وفاته بساعات، وبالعثور على جثة «علي كريم» تفقد الناشطة «فاطمة البهادلي» اثنين من أبنائها.

وأظهرت مشاهد فيديو التقطها نشطاء محافظة البصرة، لحظة تلقي الناشطة «فاطمة البهادلي» نبأ العثور على جثة ابنها «علي كريم» في قضاء الزبير.

وتوجه عدد من الناشطين إلى محل سكنها، لتقديم واجب العزاء، فيما نقلوا عنها رسالة طلبت منهم إيصالها إلى وسائل الإعلام، مفادها:

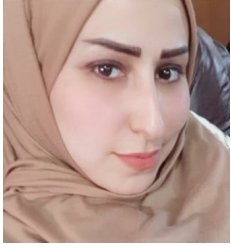
«أحملكم أمانة أن تنقلوا ما أقوله إلى وسائل الإعلام، لقد طلبوا مني قبل شهر مغادرة البصرة.. قالوا لي عليك مغادرة المدينة.. لكني لم أغادر لأنني لا أستطيع العيش خارج مدينتي.. وما جرى الآن هو البرد لعدم مغادرتي». دون أن تذكر هوية الجهة التي قامت بتهديدها.

وفاطمة البهادلي (٥١ عاماً) رئيسة جمعية الفردوس العراقية، كرمت نهاية العام الفاضلي من قبل منظمة «فروننت لابن ديفنדרز» () الإيرلندية بمناسبة اليوم العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان.

وكانت البهادلي واحدة من بين ٥ سيدات كرمتهن المنظمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٢٠ في تصنيف المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر.

ضاع الحق بالباطل.. فأصبح الحق زهوفاً

فاطمة العتابي



كلمة الحق تنطق في كل زمان ومكان هذا ما اعتدنا عليه ... لكن في زماننا هذا تغيرت العادات فأصبح نطقها صعباً جداً وتميها رصاصة غدر من أيادي منفلتة تستخدم نفوذها فوق سلطة الدولة وكأنها رجعت بنا عجلة الزمن إلى عهد الطواغيت وممارستهم الأساليب البدائية التي لا تفت للشرع والإسلام بصلة .. فعجبا كل العجب لأناس تدعي الدين وتمارس حُكم فُرعون على كل من يختلف معها رأياً هل سلطتك كفضيل مسلح للمقاومة كما تدعي أنت تجبر لك قتل نفساً دونما أن تكون قد أجمعت بشيء يُستحق أن يُعاقب بإنهاء حياتها فوراً؟؟؟ فنحن كما عهدناك مقاومة ضد المحتل وسيطرته لا بتكوين فضيل منفلت يمارس سلطته ضد أبناء بلده متخذاً نفوذه حتى على ممتلكات الدولة معتبراً نفسه مستثمراً تحت مسمى سلطة اللا دولة لأنه بساطة قيادي يمارس حقه الشرعية من هذه الممتلكات (المال السائب) برأيه فالمحافظة عليه من قبل قائل سيكون أفضل لأن الطبقة السياسية برمتها فاسدة .

قال أمير المؤمنين (عليه السلام) : ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتفوا الحق وأنتم تعلمون .. فأنيكم من التعاليم الدينية التي تتداولون بها في تعاملاتكم اليومية وكأنكم الأنبياء في عهدهم تشبيه فقط فأنتم تفتقرون لروح الإنسانية والتعامل التي هي من صفات الأنبياء والمرسلين والعبرة الظاهرة التي من المفترض أن تقتدوا بها ، أنيكم منها يا بشر يا من تدعون حُب الحسين وتقتلون أبناء مدينته ؟

القتل عملية مريضة الغرض منها إثبات الذات والاستقواء على الآخرين واستضعافهم والاحساس بروح الانتقام لكي يُرضي قائده أو يكون موعوداً بمكافأة قد تكون عينية أو مادية تُرضي غريزته الإجرامية ومرضه المسيطر عليه فنراه أحياناً عدو نفسه ولا يثق بأحد وتصرفاته حد الجنون فإن اختلف معه شخصاً في رأي ما يتور ويغضب وعادة ما تراه يهدد بقتل .. فلو كان القتل أمراً طبيعياً لكنا في غاية كل واحد منا ينهش الآخر ، كثيراً من الضحايا كانوا لا حول ولا قوة أي من دون سلاح يحافظوا به على أنفسهم كمواطنين عُزل ليس لديهم وسيلة غير الهتافات بالصد من أفكار المتسلطين الأخر الذي جعلهم فريسة سهلة لدى العصابات المنفلتة فأين الضمير الذي يحتم عليك قتل شخص لا يستطيع مواجهةك أو الدفاع عن نفسه ضدك

هنا الضمير يصبح ظاهرياً لديك أمام الأشخاص الذي يقدسونك أو يحترموا نفوذك خوفاً منك فأنت لا مانع لديك من الغدر بهم يوماً ما لسبب تافه ممكن أن يكون الاختلاف في وجهات النظر فينظره عندما يصاحبك ويتفق معك فهو كسب نفوذك وقوتك أمام الناس لتسلط عليهم فهناك مقولة تقول : إذ رأيت الحق والباطل يسيران معاً فتأكد بأن الثاني هو الباطل أيضاً ولكن بلباس الحق .

أما عن دولة تُحاسب هكذا مجرمين فلا يوجد غير وعود مؤجلة التنفيذ يا ترى هل أصبحت سلطتهم أقوى من سلطة الدولة ؟ فجعلها في تسوية ومماثلة من تنفيذ العقوبة ضد القاتل عمدا فهذه جريمة بحسب المادة ٤٠٥ من قانون العقوبات هي إنهاء حياة إنسان من قبل إنسان آخر بدون وجه حق فأين القانون من هؤلاء القتلة؟؟؟؟ عندما تكون الدولة غير مسؤولة عن محاسبة قتلة فهنا تكمن مشكلة داخل المنظومة السياسية فمن السهل اختراقها من قبل العصابات المنفلتة عن طريق الكتل السياسية التي تحميها وتدعمها داخل تلك المنظومة وهذا الأمر أن طال سيتسبب بكارثة في كل مرحلة حكومية جديدة فالوضع الآن صعب للغاية فوجود قوى اللادولة داخل دولة أمر غير طبيعي فأبناء الحكومات المتعارف عليه عند كل البلدان يبدأ بتطهير منظومته من الخلل الموجود فيها والذي يؤثر عليها سلباً سياسياً واقتصادياً فيتسلطه أكتسخ جميع المؤسسات السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية مشرعناً وجوده داخل الكتل السياسية تحت مسميات مليشياوية وليس بعنوان الدولة.

لا حل لمشكلة الكهرباء الا بعلاج أصل الداء !

احمد الحاج

لصالحها ولصالح من تتوكل عنه أو ينوب عنها ، وكثير من الأحزاب والسياسة واطباء مجالس البلديات والمجالس المحلية والمحافظات يشتركون بمئات المولدات منها وبالتالي فهم لن يسمحوا بتحسين واقع الكهرباء في العراق فيما تدر عليهم هذه المولدات المليارات شهريا ، الشركات الأجنبية والكومبرادور سيعملون جاهدين على ابقاء الوضع على ما هو عليه لحين استيلاء بعض الشركات الاحتكارية الكبرى أو توافقها في السيطرة على كهرباء العراق مقابل نسبة عالية من الارباح من خلال عشرات الصفقات المشبوهة التي سترسل ارباحها تباعا الى حساباتهم المصرفية الخارجية والداخلية ، ومقابل اجور ضخمة سينوء بحملها المواطن العراقي المسكين في ظل هؤلاء الظلمة في عصر الظلمات ...شهريا !

وكل من يضحك عليكم ويقول لكم بأن تغيير وزراء الكهرباء تباعا سيحل المشكلة « هذا يريد الزج بوزيره بدلا من وزير الحزب الآخر ولا شيء دون ذلك ولا بعده البتة ، هذا يحاول ان يصور لك القضية على انها شخصية تتعلق بوزير لا اكثر وهو وقبل غيره يعلم بان القضية هي دولية ، اقليمية ، محلية وهي اكبر من شخص الوزير وبطائنه وحتى وزارته » ، او ان التظاهرات - الفرارية - المسييسة والتي سترفع فيها صور وشعارات احزاب سياسية كدعاية انتخابية لا شأن لها بالشعب ولا بمظلوميته ولا بمعاناته مع الكهرباء والخدمات والبطالة والتي ستخرج هنا او هناك للتنديد من شأنها حل المشكلة ، او ان الصيف المقبل سيكون افضل من السابق والحالي ، أو ان اصلاح الخط الفلاني وتأهيل المحطة العلانية سيحسن واقع تجهيز الطاقة فلا تصدقوه ارجوكم ، ولو كان صاحب التصريح هو وزير الكهرباء المستقيل او اللاحق او السابق شخصا !

الكهرباء التي عطلت الحياة في العراق برمتها وعلى مختلف الصعد وبالأخص دورها المشبوه في تعطيل الصناعة الوطنية العراقية وقد كانت رقما صعبا الى وقت قريب ، على حساب المستورد الاجنبي كجزء من المخطط الجهنمي لتفريب العملة الصعبة

بما يعرف بمزارع الرياح او عنفات الرياح لإنتاج الطاقة الكهربائية ، هذه الشركات وكلما أهلت الدوائر المعنية محطة كهربائية ما سارعوا فخربوها ، هذه الشركات وكلما أقمت أو اصلحت أبراجا للطاقة أسقطوها ، هذه الشركات وكلما مددت اسلاكها وكابلات للكهرباء قطعوها، هذه الشركات وكلما عقدت صفقات معتبرة لتحسين واقع الكهرباء بملايين الدولارات



سرقوها ، هذه الشركات وكلما فتحت تحقيقا جديا للكشف عن شبهات في عقود الفساد جاؤوا الى طوابق العقود فأحرقوها وعلى شماعة التيار الكهربائي - المقطوع وغير الموجود اساسا - بذريعة التماس الكهربائي علقوها ، هذه الشركات لن تسمح بإنتاج الطاقة الكهربائية من السدود ، هذه الشركات لن تسمح بالتخلي عن المحطات الغازية القديمة لأن الغاز اضافة الى الطاقة انما يستورد من الخارج وبالمليارات ، بل ولن يسمحوا لك باستثمار الغاز المصاحب للنفط والذي يذهب هدرا ولنفس الغرض ، هذه الشركات لن تسمح بتحسين واقع الطاقة في العراق لأن القوى الانتهازية البشعة المحلية المتحالفة مع رأس المال الاجنبي تعمل لتحقيق مصالحها وللاستيلاء على السوق الوطنية وتدميرها بما يطلق عليه اصطلاحا في الموسوعات السياسية بـ « كومبرادور » وهذه لن تسمح بتحسين أداء الشبكة مطلقا وبأي وسيلة كانت ، أولا بسبب العمولات الهائلة التي تتلقاها من الخارج ، وثانيا بسبب المولدات الاهلية التي تستوردها من الخارج بالملايين ، وثالثا بسبب امتلاكها لمئات من هذه المولدات وتشغيلها

صار جليا لدى القاصي والداني ممن ضاقوا الأمرين طيلة ثلاثة عقود تقريبا من مشكلة الكهرباء في العراق صيفا وشتاء ، بأن كل التخطيطات والمؤتمرات والندوات والاجتماعات والتصريحات والتظاهرات وجميع التحليلات والتفريعات لحل أزمة الكهرباء في العراق = هواء في شباك ، كل المليارات والتي بلغت حتى الآن وبحسب المعدل ٤٠ مليار دولار لإصلاح هذه الشبكة العجيبة التي حارت في اصلاحها العقول لن تجدي نفعا ، قبل ٢٠٠٣ كانت الطائرات الاميركية تستهدف محطات الكهرباء دوريا لتعطيل مجمل الحياة في العراق ولممارسة الضغط النفسي على الشعب العراقي الذي يعاني الحصار الغاشم الذي فرضته عليه ظلما وعدوانا، وكلما كانت وزارة الكهرباء وقطاعاتها العاملة تعيد تأهيل المحطات المدمرة آنذاك بما يتوفر لديها من طاقات ومعدات وقطع غيار محدودة بسبب الحصار واذا بامبركا للعينة تعاود الكرة بقصفها مجددا بكل صلافة وعنجهية ، ولكن وبعد ٢٠٠٣ يوم دخل العراق في نفق مظلم تماما بما يسمى بـ «عصر الظلمات» الذي أعقب «عصر الظلم» وعلى قول البغادة « نخرج من حفرة فنقع في دهديرة » فقد استمرت المأساة أكثر وتبين بأن أصل المشكلة وأساسها هو ، « شركات عالمية كبرى في مجال الطاقة تتنافس لإحتكار كهرباء العراق منذ احتلال الاميركان سنة ٢٠٠٣ والى يومنا تماما كما احتكرت - سرقت ، لفطت ، شفطت - نفط العراق كاملا في نفس الفترة ضمن جولة التراخيص، ومن ابرز هذه الشركات سيمنز الالمانية ، وجنرال الكتريك الاميركية ، والطاقة الإيرانية اضافة الى شركات صينية وتركية واوروبية أخرى تريد أن تثرى على حساب هذا الشعب المظلوم والمنوم مغناطيسيا على اساس قومية وطائفية وسياسية وليس من مصحتها كلها ان تنتهي معضلة الكهرباء في هذا البلد المنكوب بكل ما تعني الكلمة من معنى ، هذه الشركات لم ولن تسمح مطلقا ببناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية من الخلايا الشمسية ، هذه الشركات لن تسمح بتوليد الطاقة الكهربائية من تدوير النفايات ، هذه الشركات لن تسمح بتوليد الطاقة الكهربائية من الرياح

السياسة المالية والنقدية .. إلى أين ؟

ابراهيم المشهداني



لا أحد يجهل وخاصة الاقتصاديين والمهتمين بالشأن المالي خبراء أو مؤسسات رسمية حكومية، أن السياستين المالية والنقدية تلعبان دورا أساسيا وحاسما في حركة الاقتصاد والسوق من خلال ضبط إيقاع أسعار الصرف ومعدلات التضخم ومستوى الأسعار ومعدلات التنمية في الاقتصاد، وهذه الأهداف لا يمكن أن تؤدي أدوارها الاقتصادية والاجتماعية دون أن يصار إلى التنسيق الكفء بين هاتين السياستين.

وكان من المؤمل أن تتجه السياسة الاقتصادية للدولة بعد عام ٢٠٠٣ إلى معالجة الاختلالات في الاقتصاد العراقي وإعادة توازنه من خلال إخراجها من فخ السقوط في الريع النفطي باتجاه توظيف هذا القطاع في عمليات التخطيط والتنمية المستدامة وإنعاش الاقتصاد الحقيقي وتمكين قطاعاته المختلفة من التحرك المنسق- للوصول إلى هذا الهدف بما في ذلك تمكين السياستين المالية والنقدية كي تلعبا دورهما في إنجاح هذه البرامج.

وبدلا من قيام هاتين السياستين بهذا الدور فقد قامت الحكومة العراقية في السنة الاخيرة بإصدار ما أسماها بالورقة البيضاء التي احتوت على أمور عديدة أغلها تعرض إلى الانتقاد من الخبراء الاقتصاديين والماليين، ومن ضمنها التلويح بتعديل سعر الصرف من خلال تخفيض قيمة الدينار العراقي بحجة الأزمة المالية وتعويض الانخفاض في أسعار النفط وسد فجوة التضخم في موازنة ٢٠٢١ وتغطية العجز الكبير فيها وعدم كفاية الكتلة النقدية لدى الحكومة لتغطية رواتب الموظفين الذين تناسل عددهم بشكل أكثر من الطاقة الاستيعابية للجهاز الحكومي لرغبة احزاب المحاصصة من توسيع قاعدتها الانتخابية، لهذا طلبت وزارة المالية من البنك المركزي رفع قيمة الدولار لتوفير الغطاء النقدي ومعالجة الأزمة، وقوبل هذا الطلب باستجابة البنك المركزي.

ورغم كل هذه المزاعم والتبريرات فإن السوق العراقية تشهد ارتفاعا جديدا في قيمة الدولار لتصل إلى ١٥٠٠ دينار للدولار شهدت سوق العراق للأوراق المالية للعمليات الصعبة وشركات الصرافة، ومن أسباب ذلك كما كان متوقعا المضاربات داخل السوق التي تمارسها البنوك وشركات الصيرفة الخاصة ورجال الأعمال أو تحميل محافظ البنك المركزي مغبة ارتفاع قيمة الدولار في السوق على وزارة المالية، وفي ذات الوقت غياب الرقابة الحكومية على حركة الأسعار ومعدلات التضخم وعلى التعاملات النقدية التي تدخل في صلب مهمات البنك المركزي، وكل ذلك يحدث على الرغم من ازدياد حجم بيع الدولار في نافذة البنك المركزي لكن ذلك لم يحد من ارتفاع قيمة الدولار بسبب سيطرة المصارف الخاصة التابعة للأحزاب النافذة على مبيعات البنك المركزي والتصرف بها كما فعلت في الماضي لأغراض التهريب والمضاربة بذريعة التجارة.

ومن دون شك فإن تداعيات ارتفاع سعر الدولار على نحو ما ذكرنا والذي تبرأ منه صندوق النقد الدولي، ارتفاع أسعار البضائع الاستهلاكية في السوق وخاصة المواد الغذائية وضياع فرص العمل وزيادة نسبة البطالة والجرائم، والأهم من ذلك زيادة نسبة الفقر لتصل إلى ٢٧ في المائة حسب تصريحات وزارة التخطيط، وإذا ما استمر هذا التداعي وتدهور مستويات المعيشة للمواطنين فقد ينتهي الأمر إلى التهاب الشارع العراقي وصولا إلى انتفاض مجتمعي جارف بالارتباط مع عوامل سياسية وأمنية تتصاعد مخاطرها يوما بعد آخر.

إن أمام الحكومة العراقية مهمات كبيرة وعاجلة في الجانب الاقتصادي وكاولوية إيقاف ظاهرة الإنكماش في الاقتصاد العراقي الذي يتعمق يوما بعد آخر، وهذا يتم بتصوري عبر مراجعة القرارات التي اتخذت في القطاعين المالي والنقدي من خلال إعادة سعر الدولار إلى ما كان عليه خاصة بعد انتفاء مبررات انخفاض أسعار النفط بارتفاع سعر البرميل إلى ٧٢ دولار مع توقع ارتفاعه ارتباطا بتراجع جائحة كورونا على مستوى العالم ما يكفل سد العجز في موازنة عام ٢٠٢١ واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من المضاربات المالية وتشديد رقابة البنك المركزي على ممارسات المصارف الأهلية وشركات الصيرفة وتصحيح آليات بيع العملة الأجنبية ومنع استغلالها من قبل المصارف الأهلية التابعة لأحزاب السلطة .

وهجرة الكفاءات والخبرات والعقول اضافة الى رحيل الايدي الماهرة وزيادة معدلات البطالة وما ينجم عنها من مشاكل مجتمعية واخلاقية وامنية لاحضر لها ، ولإغراق العراق بالديون الخارجية ولتحويل العراق الى عالة يستورد كل شيء من الخارج من دون ان ينتج شيئا قط ، هذه الكهراء اليوم وهي أس البلاد لن تعود التي سابق عهدنا الا اذا توافقت الشركات الكبرى على تقاسمها فيما بينها اسوة بنفط العراق المسروق والمنهوب ، الشجب والاستنكار يجب ان يكون من الان فصاعدا موجها ضد « الكوميرادور» وكرر تعريفها بأنها الانتهازية المحلية البشعة المتحالفة مع الرأسمالية الأجنبية الحاقدة لتدمير اقتصادات البلدان والوطنان حيثما حلت وارثلت لأفريق في ذلك بين دجال يرتدي الجبة والعمامة في بغداد ويخلعها في لندن وامستردام وباريس، سجوده وركوعه كله للدولار واليورو واليوان والين والتومان، ولابين سكير علماني يجعجج بالوطنيات عبر الفضائيات في كل وقت وأن فيما يبدد اموال العراق على موائد القمار وعلى العاهرات في بيروت ودبي ، في تايلند وهونغ كونغ وتايوان ، هؤلاء جميعهم هم اس الفساد واساس الافساد واساطينه وسبب معاناتكم وكوارثكم على مدار ١٨ عاما وهم منكم وفيكم وبينكم ، فلايخدعونكم ويضحكون على ذقونكم مجددا والمؤمن كيس فطن ولايلدغ من حجر واحد مرتين فكيف بك وقد لدغت من ذات الحجر الاف المرات ؟

الكل مشتركون في معاناتكم حتى اولئك الذين يزعمون انهم متعاطفون معكم للفوز بأصواتكم في الانتخابات فقط لأغير ومن ثم ،اغلق الباب واظفأ النور،ودع هاتفك النشال على وضع الطيران يلف ويدور، بانتظار انتخابات جديدة قادمة بعد اربع عجاف ماضية قضيناها كلها بالفساد والافساد والانبطاح للخارج الدولي والاقليمي العائشق للشور ، وضيعناها بثنائبي الحسنية والولاء والتبعية والظلم والجور ! اودعناكم اغاتي .

اياد مهدي عباس



لم يكن ضر الفساد في العراق يقتصر على سرقة المال العام فقط بل كان سببا مباشرا في وقوع كوارث يذهب ضحيتها العشرات من الناس في كل يوم تقريبا ومن بين هذه الكوارث المناشئة التي اعتاد المواطن على مشاهدتها هي ظاهرة حرائق الأبنية الحكومية وخصوصا المستشفيات التي من المفروض ان تكون اكثر الأماكن امانا وراحة للناس بسبب طبيعة وظيفتها الإنسانية كما ان يستقبل الأشخاص الذين يحتاجون الى عناية صحية كالمرضى والمصابين وكبار السن واصحاب الأمراض المزمنة، لكن للأسف أصبحت هذه المستشفيات اكثر الأماكن خطورة واكثرها عرضة للحرائق والموت.

ومن خلال تكرار الحرائق بشكل مستمر والبحث عن اسبابها يتضح ان هناك مادة تسمى «سندويخ نيل» شاع استخدامها في الآونة الأخيرة في الأبنية الحكومية وخصوصا في المستشفيات وهذه المادة تستعمل لتغليف أسقف وجدران المستشفيات لغرض إخفاء عيوبها وإظهارها بمظهر جميل من دون مراعاة شروط السلامة فيها وغض الطرف عن مخاطرها من قبل المسؤولين لاسباب تتعلق بالرشوة والمحسوبية، وإن من خصائص هذه المادة إنها سريعة الاشتعال وتطلق غازات سامة وديخانا كثيفا حين احتراقها ما يؤدي الى اختناق المرضى الراقدين في المستشفيات وبالتالي تكون الحرائق شديدة وسريعة الانتشار ويصعب السيطرة عليها، لذا تكون الخسائر كبيرة جدا.

إن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استخدام هذه المادة القابلة للاشتعال كان سببا في حدوث مثل هذه الحرائق باستمرار، بالإضافة الى عوامل اخرى كعدم تجهيز المستشفيات الحكومية بأجهزة إنذار كشف الحرائق والسفاح للمرضى باضطحاب الأدوات الحارقة كالهتيرات الكهربائية ووضعها بالقرب من قناني الاوكسجين، ناهيك عن قدم الأبنية وتهالكها وعدم توفّر شروط السلامة فيها، وهذه كلها عوامل ساعدت على تكرار حدوث الحرائق.

ففي كل مرة نجد الأسباب والعوامل متشابهة لكن ايضا في كل مرة لا يرى المواطن حلول جذرية لمنع تكرار مثل هذه الماسي التي يذهب ضحيتها العشرات من المواطنين.

وما زاد الوضع سوءاً هو تحول المستشفيات الحكومية الى ما يشبه القباق، إذ يرافق المرضى الراقدين فيها عدة أشخاص لغرض رعايتهم بسبب قلة الرعاية في اغلب المستشفيات، لذا في حالة حدوث حرائق تكون الخسائر في الأرواح كبيرة بين صفوف المرافقين وغالبا ما تتوفى أسر بأكملها بسبب تواجدهم بالقرب من مرضاهم في لحظة وقوع الحريق.

وفي الوقت نفسه لا نستطيع ابعاد فرضية وجود اياد خفية تقف خلف هذه الحرائق المتكررة لذلك كان غياب التحقيق المهني والمحاسبة القانونية تحق المقصرين وعدم الوقوف على الأسباب الحقيقية السبب في تكرارها بشكل يومي وذهاب العشرات من الناس الأبرياء فيها.

د. كاظم عبد الزهرة*

ما زال العالم مرتبكا في مواجهة وباء كورونا، وما ألحقه من ضرر في تفاصيل حياتنا، حتى بدت كل الحلول فاصرة أو عاجزة، غير أن الضرر الذي أصاب قطاع التعليم في العراق كان ضرراً مركباً يقتضي حلاً طارئاً، فمقابل أي تراخ في معالجة وضع التعليم، ينتج كل يوم مرض أشد فتكاً وأكثر قوة؛ مرض خفي تظهر آثاره في المستقبل.

انتهى العام الدراسي، وخلف وراءه الآف الدروس والمعارف التي لم تتمكن وزارة التربية من تزويد ابنائنا بها، فالحلول التي فرضتها خلية الازمات لكيك انتشار الوباء كبحث فاعلية التعليم أيضا وأضرت بجودته وكفائته، وازدادت تكيف كتب المناهج واختصار بعض دروسها حرمانا اخر الى قائمة الحرمان الطويلة لحقوق الطفل في العراق؛ في بيئة تعليمية يستحيل ان يتعلم فيها التلاميذ والطلاب كل ما هو مقرر من دروس وخصص، فالتكيف لم يكن سوى اختصار وحذف لبعض الفصول من كتب المناهج، والبنية التحتية للاتصالات عجزت عن تزويد أكثر من عشرة ملايين متعلم وأكثر من نصف مليون معلم بالخدمة اللازمة لعقد دروس تحتاج الى نطاق عريض لأنها دروس متلفزة ذات حجم كبير، وما من أجهزة لوحية مناسبة، بل ان هناك ملايين التلاميذ والطلبة لا يملكون هاتفاً او جهازاً يتعلمون به! واغلب المعلمين والمتعلمين لا يعرفون الحد الأدنى من الشروط اللازمة للاندراط في تعليم الكتروني، او تعلم عن بعد حتى لو كان عبر برامج التواصل الاجتماعي المحقوفة بشبتي المخاطر.

كل هذه المعوقات تدل على ان تلك الحلول لم تكن حلولاً واقعية مدروسة وما كانت لتحد من انتشار وباء الجهل، بل زادت في تعقيد وضع التعلم لا سيما مع تراكم الاهمال وتفاقم المشكلات القديمة في التربية والتعليم طيلة عقود مضت، ولو وضعت الدولة كل ذلك في ميزان المستقبل ستخرج كفته مقابل ألف وباء مثل وباء كورونا، غير ان كل من تصدى للحكم بعد ٢٠٠٣ لم يتصد بشكل جاد الى وضع وتطبيق الحلول الملائمة لإنقاذ المستقبل عبر اصلاح واقع التعلم والتعليم، بدليل فشل الحكومات المتتالية في تحقيق اهداف الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم بعد انقضاء عشر سنوات على تبنيها.

لم تتردد الدولة في اتخاذ كل ما يلزم لتوفير لقاحات فيروس كوفيد- ١٩ وأعدت توفيرها ضرورة ذات أولوية قصوى، واصدرت قرارات لازمة لمنع التجول واغلقت المولات ودور العرض والمطاعم، وخفضت الدوام في كل دوائرها الى الربع او النصف، على الرغم من الأضرار الاقتصادية الجسيمة الذي تولدها تلك الاجراءات؛ لكنها طبقتها بشكل طارئ لان آثار الضرر العام أكبر من الضرر الاقتصادي. غير انها في المقابل لم تتخذ أي اجراءات جادة تناسب مع ضرر (فيروس الجهل) وتفشييه، والغريب انها ظلت متراخية حتى بعد ان تضرر بشكل بالغ تعلم ملايين الأطفال على مدار عامين دراسيين، انتقل خلالها مليوناً طفل من الصف الأول الابتدائي الى الصف الثاني بمقدار ضئيل وهزيل من التعلم.

وساعد في استرخاء المسؤولين وتعقد الامور صمت المجتمع ممثلاً بأغلب الأسر، التي توهمت ان ابنائها وبناتها قد تلقوا تعليماً كافياً حين نجاحهم، بل كانوا يطالبون الوزارة بتقليص المناهج والحصص وتبسيط الاختبارات أكثر بسبب جهلهم بقواكب ذلك على مستقبل ابنائهم وانعكاس ذلك على مستقبل البلاد، ناهيك عن موضوع المتابعة التي لم تكن ممكنة على وفق الطريقة التي اعتمدت في التعلم عن بعد؛ وظلت جودة التعليم من دون رقيب مرهونة بضمير المعلم وقدرته وجديته.

ولكي تحدد الدولة من خطر ذلك وانعكاسه وتخفيف بعض آثاره عليها ان تضع خططا جادة تستقبل بها العام الدراسي المقبل مستفيدة من تجربة العاميين الماضيين ولا تكرر الأخطاء نفسها الجسيمة، التي أتت على الأخضر واليابس وتركت جرحاً بليغاً في وجه المستقبل.

على الدولة ان تعرف ان توفير لقاح للجهل أصبح اليوم بالأهمية نفسها توفير لقاحات وباء كورونا ان لم يكن أكثر أهمية، وان عليها ان تتخذ اجراءات فورية حازمة لضبط ايقاع التربية والتعليم، وتوفير كل ما يجب توفيره من متطلبات تعيد للتعليم فاعليته وجودته.

فأشد ما نخشاه ان تضع سنة دراسية ثالثة، وأن يتفشى الجهل أكثر بين اطفالنا الذين ضاع حقهم في التعليم وضاعت كل حقوقهم الأخرى وسط انشغال السياسيين بالتحضير لإعادة انتخابهم مرة اخرى من جديد، بدلا من انشغالهم بتوفير لقاح ضد الجهل.

* رئيس المركز العراقي لثقافة الطفل

التنظيم القانوني للمنظمات غير الحكومية

القاضي كاظم عبد الزيدي



به، وبيت الامين العام لمجلس الوزراء في التظلم خلال عشرة ايام من تاريخ استلامه في مكتبه ويخضع قراره للطعن امام محكمة الاستئناف بصفقتها التمييزية خلال عشرة ايام تاريخ تبلغ المنظمة او بعده مبلغا كما تفرض عقوبة الحل، اذا مارست المنظمة نشاطات تتعارض مع اهدافها المرسومة بنظامها الداخلي واذا ثبت انها قامت بمخالفة القوانين العراقية النافذة، واذا لم تقم بإزالة المخالفة رغم تنبيهها وتعليق عملها واستنفاد طرق الطعن في شأن قرار التعليق ويسجل فرع المنظمة غير الحكومية هذا القانون وللمنظمة غير الحكومية الاجنبية تأسيس فرع لها وفق احكام هذا القانون، وتخضع فروع المنظمات غير الاجنبية العاملة في العراق لأحكام القوانين العراقية، ولأي منظميتين غير حكوميتين أو أكثر مسجلة في العراق، وفق احكام هذا القانون تأسيس شبكة منظمات غير حكومية ويسري على الشبكة ما يسري على المنظمة، من احكام تتعلق باكتساب الشخصية المعنوية والدمج والحل والحقوق والواجبات والعقوبات، ويحظر عليها ما يحظر على المنظمة، ولا يجوز أن تتخذ المنظمة اسما يشابه اسماء الجهات الحكومية أو الاحزاب أو الكيانات السياسية أو الاتحادات أو النقابات، وأن التحول الكبير في دور منظمات المجتمع المدني جعلها كحال غيرها من الظواهر بحاجة الى التنظيم القانوني، بما يساعدها على النهوض بدورها واداء رسالتها الانسانية في السعي لخدمة أفراد المجتمع.

العراق كامل الاهلية، اكمل «٨» سنة من عمره وغير محكوم عليه بجناية غير سياسية او جنحة، ويحظر على المنظمة غير الحكومية ان تتبنى اهدافا وتقوم بأنشطة تخالف الدستور والقوانين العراقية النافذة وممارسة الاعمال التجارية، لغرض توزيع الاموال بين أعضائها للمنفعة الشخصية او استغلال المنظمة لغرض التهرب من دفع الضرائب وجمع الاموال لدعم المرشحين للمناصب العامة او تقديم الدعم المادي لهم ويضمن نظامها الداخلي ما يشير الى توزيع الاموال الآتية من المنح والمساعدات على اعضائها عند حل المنظمة ويلتزم اعضاء ومنتسبو المنظمة بالكشف، والتجنب عن أي تضارب فعلي او محتمل بين مصالحهم الشخصية او الوظيفية ومصصلحة المنظمة، وتتكون موارد المنظمة من اشتراكات الاعضاء والتبرعات والمنح والهدايا الداخلية والخارجية، والعوائد الناتجة من نشاطات المنظمة ومشاريعها. وللمنظمة حق تملك العقارات بالقدر الضروري لاتخاذ مركز لها ومراكز لفروعها، وتعفى المنظمة ذات النفع العام من ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة والتعريفات والرسوم الجمركية وضرائب المبيعات وللمنظمات ذات الاهداف المتماثلة او المتقاربة، أن تندمج مع بعضها وتؤلف منظمة واحدة بنظام داخلي، وذلك وفقا للنظام الداخلي لكل منها. ويكون حل المنظمة اما اختياريا بقرار من اعضائها وفق نظامها الداخلي او قضائيا بقرار من المحكمة.

وتتعرض المنظمة عند مخالفتها احكام هذا القانون لعقوبات التعليق ويفرض بقرار صادر عن دائرة المنظمات غير الحكومية، وذلك بتنبه المنظمة بضرورة ازالة المخالفة خلال مدة لا تزيد على عشرة ايام من تاريخ التبليغ بالتنبيه وتعليق المنظمة مدة لا تزيد على ثلاثين يوما، اذا لم تتم ازالة المخالفة وللمنظمة التظلم من قرار التعليق لدى الامين العام لمجلس الوزراء من تاريخ تبلغها

يهدف تأمين تأسيس المنظمات غير الحكومية والانضمام اليها الذي يكفله الدستور ولغرض تسجيل المنظمات غير الحكومية العراقية وفروع المنظمات غير الحكومية الاجنبية، تم تشريع قانون « المنظمات غير الحكومية» رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠، حيث ولدت فكرة المجتمع المدني من الحاجة الى ضرورة وجود مؤسسات تقوي النسيج الاجتماعي، فقد يشترك العديد من الافراد بأفكار متشابهة وقد تجمعهم هذه الافكار للاندواء، تحت تجمع معين يتجمعون فيه لحماية حقوقهم او لتنظيم افكارهم وتطبيقها او نشرها للناس او العمل على تطويرها بما يخدم مصالحهم ويهدف هذا القانون الى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها والحفاظ على استقلاليتها، وتعزيز حرية المواطن في تأسيس المنظمات غير الحكومية والانضمام اليها وإيجاد آلية مركزية لتنظيم عملية تسجيل المنظمات غير الحكومية العراقية والاجنبية. وتسعى المنظمة الى تحقيق اهدافها بالوسائل السلمية والديمقراطية.

ويقصد بالمنظمات غير الحكومية هي مجموعة من الاشخاص الطبيعية او المعنوية سجلت واكتسبت الشخصية المعنوية، وفقا لأحكام هذا القانون تسعى لتحقيق اغراض غير ربحية. اما المنظمة غير الحكومية الاجنبية وهي فرع منظمة غير حكومية مؤسسة بموجب قانون دولة اخرى، اما شبكة المنظمات غير الحكومية هي منظمة غير حكومية مسجلة بموجب احكام هذا القانون، وتتألف من عدد من المنظمات غير الحكومية وتتمتع بالشخصية المعنوية وتسجل تلك المنظمات في دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء، ولكل شخص عراقي طبيعي او معنوي حق تأسيس منظمة غير حكومية او الانتماء اليها او الانسحاب منها.

ويشترط في العضو ان يكون عراقي الجنسية او مقيما في

لبنان : أنكبة هي أم نكسة ؟

* حازم صاغية



وخامساً وأخيراً، أنّ الانشغال الغربي بمنطقة الشرق الأوسط ككلّ تشهد في العقدين الأخيرين تراجعاً لمصلحة التعويل على آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. نلاحظ مثلاً أنّ سياسات الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة، وعلى رغم الفوارق الكثيرة بينها، لا تختلف كثيراً حول تلك الأولويات. بدورها فجهود أوروبا في الحدّ من تدفق اللاجئين إليها لا تكفي وحدها لتعديل الأجندات الدولية الكبرى. إلى ذلك فإنّ وجود إسرائيل مضمون، وإلحاح النفط متراجع.

هذه العوامل الخمسة، في ما بينها من تفاعل ومن تبادل في التأثير والتأثير، تؤسس لـ «عصر ظلام» ليس من السهل التقليل من تجرّوته، ناهيك عن التغلب عليه والإقلاع بعد ذلك. هنا، لا بأس بالتذكير، مع الاحتفاظ بالفوارق في الحجم وفي مدى التأثير، بأنّ تعبير «عصر الظلام» إنّما استُخدم أصلاً لوصف أوروبا بعدما استولى «البرابرة» الشماليون الذين هبطوا من ألمانيا واسكندينا فيا الحاليتين على روما في أواخر القرن الخامس للميلاد. آنذاك دُفرت روما وحضارتها العظيمة وبالكاد ترك أثر يدليّ عليها. القرون الوسطى التي تلت عدت «عصر ظلام»، كابوس هذا الظلام لم يبدأ بالانحسار إلا بعد قرون ستة، مع ما بات يُعرف لاحقاً بـ «عصر النهضة».

عندنا، «عصر الظلام» يعمّ من دون مجاز أو تورية. ذلك أنّ المشرق اليوم هو كله منطقة بلا كهرباء.

نعم، هي، على الأرجح، نكبة.

* كاتب وصحفي لبناني

التقليدية تضمحل، بحيث لم تعد الموامة سهلة بين هذا النظام، وربما أي نظام، وبين وساطة تآكلت الحاجة الإقليمية والدولية إليها، ناهيك عن تآكل أدائها والقدرة على أدائها، سيّما مع الهجرة الراهنة والمتعاضمة للكفاءات اللبنانية. نشهد ذلك بصور مختلفة ومتفاوتة في المدينة والمصرف والفرق والمطار، كما في المستشفى والجامعة والفندق والمطعم... إنّ تراجع مستوى التجاوب العربي والعالمية مع ما يجري راهنا في لبنان يعلن جزئياً تلك الحقيقة.



وثالثاً، أنّ «حزب الله» سيبقى طويلاً، ما لم يحصل تطوّر استثنائي، العامل الأشدّ فعلاً وتأثيراً في حياة لبنان واللبنانيين. هنا لا نتحدّث فقط عن السلاح. نتحدّث أساساً عن اصطاف طائفيّ شديد التلاحم في وقوفه وراء السلاح، وتالياً شديد الترسخ لواقع التفكك الطائفيّ وتناقضه. إنّ قيام دولة، ولو بالحدّ الأدنى، هو ما يمنعه من مجرد وجود هذا الحزب ذي القوة المستفحلة.

ورابعاً، أنّ منطقة المشرق العربي كلها تنهار على نحو أو آخر، من العراق إلى غزة، ما من أحد يستطيع أن يتجدد أحداً.

هكذا يغدو الانهيار اللبناني جزءاً من لوحة أعرض وأعمّ ترسمها ريشة إيرانية. أبعد من ذلك أنّ المنطقة المذكورة تفقد اليوم وزنها في توازن القوى العالمي، اقتصادياً وثقافياً، كما سياسياً وثقافياً.

انتزع عرب القرن العشرين تعبيرين من الطبيعة ثمّ جاؤوا بهما إلى السبائنية والاجتماع: «النكبة» وصفاً لنشأة إسرائيل في ١٩٤٨، و«النكسة» وصفاً لهزيمة «حرب الأيام الستة» عام ١٩٦٧. المشترك بين التعبيرين هو بالضبط كونهما طبيعيتين: إنّهما يعفیان البشر من المسؤولية عن أفعالهم ويردان المسؤولية كلها إلى قوى لا سيطرة إنسانية عليها، كالبراكين والزلازل المدفّرة...

المختلف بين التعبيرين أنّ النكبة أقلّ ذرائعية وأكثر تواضعاً، تعترف بأنّ الهزيمة حدث نوعي ضخم، فيما النكسة (وقد سكّ التعبير محمّد حسنين هيكل) تقول إنّ الهزيمة جدت كفتي وعابر على طريق مشروع صاعد. إنّها مجرد كيو، وليكّن جواد كيو، كما يقول مثل جاهلي مشهور.

نستخدم اليوم هذين التعبيرين لوصف أحوال لبنان، وجزئياً منطقة المشرق العربي، لا كتعبيرين طبيعيتين، بل كدليلين على حجم المعاناة: هل هي «نكبة» نوعية، بمعنى أنّها عفيقة جدّاً وجزرية جدّاً فيما تجاوزها بالغ الصعوبة، وقد يكون مستحيلًا، أم هي «نكسة» كميّة لن نلبث أن نخرج منها فعافين، وبالتالي «راجع» بتعمّر لبنان، بحسب ما تخبرنا الأغنية الفولكلورية الوثائقية. أغلب الظنّ أنّها «نكبة»، أسباب ذلك خمسة على الأقلّ.

أولاً، أنّ النظام الطائفيّ في لبنان، الذي استنفد تماماً، لم يعد في وسعه أن ينتج طاقماً أفضل من الطاقم الحاكم اليوم. إنّ الأسوأ هو دائماً ما يلوّح في الأفق. إنّنا راهنا.

بدورهم، فالمرهونون علي «تجديد النخب» يفونهم أنّ الماء لا يصفد في غربال. القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، التي قد تنجز مكاسب موضوعية هنا وهناك، يرسم لها للتفتت الطائفيّ الضارب سقفاً منخفضاً. البدائل، على النطاق الوطنيّ الغريص، بدائل نظرية وافترائية فحسب.

وثانياً، أنّ وظيفة لبنان

تهذيب السياسة بالمعنى النبيل

د. عبد الحسين شعبان



الجزء والاحتقار والتسقيط والنّبذ بهدف النيل من الآخر أو الإساءة إليه أو تزوير الحقائق أو الدعاية السوداء وأساليب التضليل فإنها في أيّ دولة يكون القضاء فيها محترماً ومستقلّاً، نزيهاً وعادلاً، يعرّض أصحابها للمساءلة، بل قد يكون رادعاً لها وخصوصاً في الدفاع عن القيم الإنسانية، فثمة فوارق جوهرية بين حرية التعبير- وهو حق من حقوق الإنسان لا جدال فيه- وبين ممارسة التشهير كصفة ذميمة غير محمودة.

لقد أصبحت بعض الفظاظات السياسية وانفلات اللسان أو القلم طريقة جذابة وفغرية لبعض النخب طالما أنها تستهوي الجماعة المحترزة، أو مستوياتها الدنيّ، ويلجأ البعض إلى ذلك كأسلوب محبّب للتفكّه والتندر، ويسميه دون وعي حرية التعبير، بل يطالب أحياناً من تلحقه الإساءة بالرد عليها كي تستمر لعبة التشهير. ويكفي أن نراقب بعض المحطات التلفزيونية أو بعض مواقع التواصل الاجتماعي لنرى ما يُبث وينشر فيها من غث وسمين، حيث يتم الترشيق والتنايز والتفاضل والتفاخر إلى درك تشويه الخصم ونعته بأقذع النعوت وأنساب كل ما هو قبيح وسيئ له، واعتبار كل ما هو جميل وخير حكراً على دينه أو طائفته أو قوميته أو حزبه أو جماعته أو دولته.

ويصبح لزاماً على المعنيين من صناع القرار من تربويين وجامعيين وفعالين سياسية وثقافية ودينية ومدنية والمسؤولين عن مواقع التواصل الاجتماعي أن يضيفوا إلى برامجهم علم الأخلاق وعلم الجمال وحقوق الإنسان كي يتم تنزيه السياسة وتهذيبها بالمعنى النبيل الذي قال به أرسطو بأنها الخير العام، وهو ما واصله مؤسس علم الاجتماع عبد الرحمن بن خلدون.

وبالمقابل، أبدى ماكرون أسفه من أن يكون الشعب البرازيلي تحت قيادة رئاسة بهذا المستوى على الرغم من أن وصولها كان ترجمة لإرادة صندوق الاقتراع.

وإذا كان ثمة مشتركات بين الفاشية القديمة والنازية الأيديولوجية فإن هناك تعارضات بينها وبين الشعوبية العنصرية الإستغلالية الجديدة، فالأولى اعتمدت الانضباط حتى وإن كان مصطنعاً بزعم الالتزام بتعاليم الكنيسة كمرجعية أخلاقية، وهو ما عبّر عنه بحزم الجنرال فرانكو الذي حكم إسبانيا بالحديد والنار قرابة أربعة عقود من الزمن.



قد يستسيغ البعض مثلاً، لدرجة الاستغناء، حين يسمع كلاماً يذمّ أو جارحاً أو تعريضاً نابياً أو تشهيراً صامداً أو فضيحة مدوية، أو اتهاماً جارحاً لعدوه أو خصمه، ولا يهم إن كان مثل هذا السلوك أو التصرف خارج دائرة القيم التي يدعو إليها والعيادئ التي يروج لها من قبيل احترام الرأي والرأي الآخر، والتعددية والتنوع، والحوار الموضوعي وحتى خارج دائرة الأخلاق والعقلانية التي يتشدّق بها، طالما أنها تستهدف الآخر/ الأعداء بهدف إقصائه من المجال العام عبر شيطنته وتشويه صورته بحديث غير لائق وشنائم رخيصة وألفاظ محقّرة، دون أن يدرك من يقوم بمثل هذا الفعل الشنيع أنه ينتزع جزءاً من إنسانيته ويبتز قطعة من ضميره.

السلوك السياسي السويّ والأخلاقي غالباً ما يكون منطقياً وموضوعياً ورزانياً وهو ما يقدره الجمهور في نهاية المطاف، أما

على الرغم من سعيّ الإنسان لتحقيق السلام والأمن، إلا أن التناقضات المجتمعية والدولية قادته إلى الانخراط في حروب ونزاعات وصراعات لا حدود لها، وكان التغوّل وما يزال عملة متداولة بكثرة في التعامل السياسي، وقد ساهمت وسائل الاتصال الحديثة والثورة العلمية - التقنية، وتكنولوجيا الإعلام والاتصالات والمواصلات في ظلّ الطور الرابع من الثورة الصناعية في عصر العولمة من تعميم نماذج مختلفة وغير مألوفة للذوق السياسي والأخلاقي في التعبير عن أمور عديدة.

ولعل ما استوقفني على هذا الصعيد مؤخراً هو الصفة التي تلقاها رئيس جمهورية فرنسا إيمانويل ماكرون وردود فعله الهادئة والباردة والقانونية والأخلاقية إزاءها. وإعلامياً كنت أتابع بعض رسامي الكاريكاتير أو بعض محاوريّ البرامج المتلفزة على استخدام تعابير نابية أو مسيئة للكرامة على نحو أحرق وأخرق وخال من الذوق، بهدف الحصول على أكبر عدد من المتابعين، والأمر لا علاقة له بالسخرية كفن من الفنون ووسيلة تحريض وتعبئة، وهي جزء من هدف سام أحياناً، غرضها التبخيس بالعدو أو الخصم وإظهار قبح أفعاله وسوء تصرفاته.

لقد تجدد قاموس الإهانات واكتسب بعداً جديداً منذ أن قذف الصحافي العراقي منتظر الزيدي جورج ديليو بوش بحدائه في بغداد تعبيراً عن استيائه من احتلال بلده. ليس هذا فحسب، بل إن الرئيس جو بايدن قال عن غريمه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قبل لقائه في جنيف بأنه قاتل وفاشل، والقائمة تطول بمن استخدم عبارات مقززة أحياناً وصولاً إلى الرئيس البرازيلي جاير بولسناو الذي ضرب رقماً قياسياً مسجلاً سابقة باستخدام الكلمات المشينة والمُخجلة، مثلما فعل قبل ذلك ضد القوى اليسارية، فذهب إلى السخرية من ماكرون وزوجته ومظهرها وسنّها، وهي طريقة غير لائقة وغير دبلوماسية، بل خارجة عن أدبيات التخاطب، وذلك في معرض الجدل حول سياسات البرازيل البيئية وعدم الالتزام بالوعود التي قدمتها خلال قمة المناخ العالمية.

عيدٌ ونحن الضحايا

سعاد الجزائري



عيدكم سعيد!!!!..وتم ماذا، وما الذي يعنيه هذا العيد او الذي قبله. لا يختلف العيد عندنا عن أي ماتم، فقبلها وخلالها وبعدها؛ اغتراب، حروب، طوابير من الراحلين الى أديتهم، عيونهم مغمضة، وعيوننا مفتوحة على دمعها ووحشتها، وكلماتنا مبللة بالقهر والضيم، والفقر والعطش يفترش اراضيه بين النهرين.. الحرب عندنا مثل تقليد فولكلوري نعيد تكراره في كل مناسبة، او نشنها لسبب او بدونه، فالأمهات يحملن ببطونهن تسعة أشهر ثم تربيته وتراقب سنواته وطول قامته، ثم، وقبل ان تكتمل دورة حياته، تبتلعه نيران الحروب وكأنه خشبة حطب.

الحروب والغدر من
وعلى بياض
فقدت لون ضيائها
والامهات توشحن
يافع غاب وهزال
البيت .
في وطننا يلبس
الامهات وجوههن
لعريس خلع بدلة
الكفن .



لم يكف دم قتلى
الفيضان في الشوارع
الاعلام، حتى العصايح
وتغطت بلون الدم،
بسواد جزعهن على
عطر روحه يتجول في
عيد سعيد، والعيد
السواد، وتزين فيه
بتراب القبر وتزغرد
زفافه السوداء ولبس

عيد سعيد!! لكن السعادة تفتت على عتبة الأئمة الذين ارهقتهم كثرة النذور والأدعية التي لم تستجاب، لان السماء أغلقت ابوابها بوجه أديتنا، وأمطرتها زخات قهر.. لا عيد يطرق أبوابنا، لأننا ذبحنا شبابنا مع الأضاحي فاختلط دم الضحية والضحية، وعجنت الارامل حلوى العيد بدم الحبيب الذي رحل على عجل من أمره وترك خلفه حسرة الضياع وبكاء رضيع لم ينطق بعد كلمة (ابا أو بويه).

وفي العيد يلعب أطفالنا بالموت فيقتل أحدهم الآخر ليكسب نقاطا أكثر في لعبته، لانهم تعلموا أن الفوز عندنا يسجله زيادة عدد القتلى..

مساجدنا تؤذن صباح العيد وتقرأ آيات وسور، والتي تُقرأ صباحا وظهرا وعصرا وليلا لفواتح طوابير الذين رحلوا، بانتظار ان نזור ترابهم بالعيد ونبلله بدموعنا لنسقي بها شجيرات الأس حول القبور التي تنتظر البكاء.

هل سيحتفل بعيد الضحية الذين راحوا ضحية حريق المستشفى وهل سيشتعلون الشموع في سماواتهم، أم أن أيديهم عاجزة عن اشعال شمعة، لانها احترقت بنار الظلم.

نحن لا نحتاج ان نكمل طقوسنا بذبح الضحايا، لان ليس هناك من قدم اكثر منا ضحايا، فأذبحونا على محراب عالم يتفرج ويتشفى بموتنا وعيدهم سيكون بالتأكيد سعيد.